

# مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٧١٥**

الخميس، ٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد بيكستين دو بوتسوريفا | (بلجيكا) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد نيبنزيا |
| | إستونيا | السيد يورغنسن |
| | ألمانيا | السيد هويسغن |
| | إندونيسيا | السيد سوميرات |
| | تونس | السيد زناتي |
| | الجمهورية الدومينيكية | السيد سنغر وايسنغر |
| | جنوب أفريقيا | السيد فان شالكويك |
| | سانت فنسنت وجزر غرينادين | السيدة كينغ |
| | الصين | السيد وو هايتاو |
| | فرنسا | السيد دو ريفيير |
| | فييت نام | السيد فام |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة بيرس |
| | النيجر | السيد أوغي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة كرافت |

## جدول الأعمال

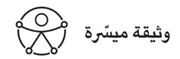
الحالة في الشرق الأوسط



2003033 (A)





*افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.*

## إقرار جدول الأعمال

*أقر جدول الأعمال.*

## الحالة في الشرق الأوسط

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

وينضم السيد بيدرسن والسيد لوكوك إلى جلسة اليوم عن طريق تقنية التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

**السيد بيدرسن** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لموافاة مجلس الأمن بمعلومات عن الحالة المثيرة للجزع في شمال غرب سورية، التي ازدادت تفاقما منذ جلستي الإحاطة اللتين عقدتا في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8707 و S/PV.8708).

إن الضربات العنيفة، من الجو والأرض على السواء، تتسبب في موجات تشريد هائلة للمدنيين وخسائر كبيرة في أرواح المدنيين. إننا نشهد الكارثة الإنسانية التي حذر منها الأمين العام، والتي سيقدم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك إحاطة إلى المجلس بشأنها في القريب العاجل. إنها تسبب معاناة إنسانية، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق، وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. بيد إنها يمكن، وبالتالي يجب، أن تتوقف الآن.

وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، أعلنت روسيا وتركيا أنهما اتفقتا على وقف جديد لإطلاق النار في الشمال الغربي. ومع ذلك استمرت الاشتباكات العنيفة والقصف المتبادل على الرغم من وقف إطلاق النار. وبعد يومين استأنفت الحكومة السورية وحلفاؤها الضربات الجوية. ومنذ ذلك الحين، شنت القوات التابعة للحكومة السورية هجوما بريا في مناطق تقع جنوب شرق منطقة تخفيف حدة التوتر في إدلب. وقد أحرزت تقدما كبيرا، كان آخره بسط سيطرتها على مدينة معرة النعمان الرئيسية، التي فر سكانها جراء هجمات سابقة. وتقع معرة النعمان على الطريق السريع الاستراتيجي M5. وواصلت القوات الموالية للحكومة التقدم شمالا، لتصل إلى مدينة سراقب، وهي تقاطع الطريقين السريعين M4 و M5 وعلى مقربة من مدينة إدلب.

وفي مدينة إدلب، هناك بالفعل تقارير عن وجود حالة خوف عميق، وعن فرار المدنيين أو استعدادهم للفرار. كما أن هناك تقارير تفيد باستمرار القصف الجوي لدعم الهجوم الذي تشنه الحكومة. كما اشتدت الأعمال العدائية على جبهات أخرى، لا سيما في غرب حلب، حيث تقدمت القوات التابعة للحكومة.

وخلال الفترة نفسها، شنت هيئة تحرير الشام – وهي تنظيم إرهابي وفقا لتصنيف المجلس – وجماعات المعارضة المسلحة عدة هجمات وهجمات مضادة على طول تلك الجبهات، بما في ذلك غرب حلب، ومنطقة الباب في شمال حلب. ووردت تقارير عن تكثيف القصف في المناطق المدنية في غرب حلب، وعن وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وهناك تقارير عن إطلاق طائرات مسلحة مسيرة بدون طيار على منشآت عسكرية سورية وروسية جنوب غرب إدلب. وقد أعلنت وزارة الخارجية الروسية عن مقتل أفراد عسكريين روس.

واشتبكت القوات التركية والقوات التابعة للحكومة السورية بشكل مباشر داخل سورية. وفي ٣ شباط/فبراير، أفادت التقارير بأن المدفعية التابعة للحكومة السورية أصابت مركز مراقبة تركي بالقرب من سراقب. ووفقا لما ذكرته وزارة الدفاع التركية، فقد لقي سبعة جنود أتراك مصرعهم وأصيب عدد آخر. ومنذ ذلك الحين، شهدنا تقارير مختلفة عن مقتل عشرات من القوات التابعة للحكومة السورية في الضربات التركية التي تشن على المواقع التابعة للحكومة السورية.

وقد أظهرت البيانات التي أدلت بها القيادتان الروسية والتركية في الأيام الأخيرة وجود خلافات عميقة بين الجهات الراعية لترتيبات الحد من التصعيد في إدلب. وقد أعرب الأمين العام قبل يومين عن قلقه البالغ لأن التطورات الأخيرة تشكل تغييرا في طبيعة النزاع، وكرر نداءه القوي لوقف الأعمال العدائية. وحتى الآن، لم تلق هذه الدعوات آذانا صاغية. وقد قُتل المئات من المدنيين خلال الشهرين الماضيين، وشُرد أكثر من نصف مليون مدني والذين يفر معظمهم إلى مناطق آخذة في التقلص باستمرار، حيث لا يزالون يأملون في أن يجدوا هناك أمانا نسبيا. ويبدو أن المزيد من التشريد الجماعي أمر لا مفر منه إذا استمر القتال.

ويبدو أننا قد تجاهلنا مبدأ التناسب. وأود أن أكون واضحا جدا وأن أُذكر جميع الأطراف بأن الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك مرافق الرعاية الصحية والتعليم، غير مقبولة. وأي عمليات عسكرية، بما فيها العمليات التي تنفّذها الجماعات الإرهابية المصنَّفة كذلك من جانب مجلس الأمن، يجب أن تحترم قواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القواعد المتعلقة بحماية المدنيين والأعيان المدنية.

ويعبر لي الأشخاص العاديون في إدلب عن خوفهم الشديد على حياتهم وسلامتهم. وهم يشعرون بأن صوتهم غير مسموع بالمرة. وتشعر الجهات الفاعلة من المجتمع المدني داخل إدلب، وهي أفضل ترياق وثقل موازن في مواجهة التطرف، بالهلع وبالخذلان. وعبرت لي السوريات عن مخاوفهن من استمرار انعدام الأمن، بما في ذلك زيادة العنف الذي يستهدف الفارات والنازحات.

إن إدلب هي المكان الذي أصبح ملجأ لمئات الآلاف من المدنيين من أجزاء أخرى من سورية الذين فروا من العنف. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد سكان منطقة تخفيف التوتر في إدلب الآن إلى ما يقدر بثلاثة ملايين نسمة، غالبيتهم العظمى من المدنيين. وهي أيضا المكان الذي لجأ إليه المقاتلون الذين رفضوا تسوية وضعهم في وقت سابق. وعلاوة على ذلك، فإن ”هيئة تحرير الشام“ وغيرها من الجماعات الإرهابية التي حظرها مجلس الأمن، بمن في ذلك المقاتلون الأجانب، تمثل قوة رئيسية في إدلب. ويشكل وجودها ونفوذها في المنطقة أمرا غير مقبول وتحدياً كبيراً، أولاً وقبل كل شيء للسكان المدنيين في إدلب ذاتها، وكذلك بالمعنى الواسع لسورية، وأيضا للأمن الإقليمي والدولي.

ولكننا نعلم من التجربة المريرة أن استمرار النهج العسكري الشامل لن يحل هذه المشكلة وسيكون له ثمن غير مقبول على الإطلاق. وما نشهده الآن يخلق احتمالات حقيقية جدا لوقفة عسكرية أخيرة دموية وطويلة الأمد على الحدود التركية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المدنيين وخطر انتشار المقاتلين الإرهابيين الأجانب واستمرار أعمال التمرد لاحقا. ونعلم أن استمرار النهج العسكري لن يؤدي إلا إلى ترسيخ الانقسامات الدولية العميقة بشأن سورية وتفاقمها وإلى المزيد من الضغط، مما سيضعف بالتالي احتمالات حدوث تحرك تدريجي لبناء الثقة وتحقيق الاطمئنان. وتشير الأحداث التي وقعت خلال الأيام القليلة الماضية، التي اشتبك فيها جيشا دولتين عضوين في الأمم المتحدة – سورية وتركيا – داخل

سورية، إلى احتمال حقيقي جدا لاشتعال حرب في المنطقة المباشرة وكذلك امتدادها إلى ما يتجاوزها بكثير.

ولكننا نعلم أيضا ً أمرا آخر. نعلم أن من الممكن من خلال الاتفاق تحقيق الاستقرار في أجزاء من سورية والعمل على إيجاد سبل للخروج من الأزمة. إن إدلب منطقة لتخفيف التوتر أنشئت بموجب اتفاق أبرم في أيار/مايو ٢٠١٧، وكانت موضوع مذكرة أخرى لتحقيق الاستقرار وُقعت بين روسيا وتركيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ولا يخضع الاتفاقان لرصد طرف ثالث، وبالتالي فإننا لسنا في وضع يسمح لنا بالتعليق على أحكامهما أو مدى احترامهما. ولكن ما نعرفه هو أن الاتفاقين يمكن أن يحققا فترات طويلة من الهدوء. فلماذا لا يمكننا تحقيق ذلك مرة أخرى؟ تلك هي الرسالة التي نقلتها خلال اجتماعاتي مؤخرا في موسكو ودمشق ومع مسؤولين أتراك رفيعي المستوى ومع الرئيسين المشاركين لفرقة العمل المعنية بالشؤون الإنسانية المجتمعين اليوم في جنيف. وسأنقل هذه الرسالة إلى طهران في الأيام المقبلة وسأواصل الضغط على أهم الجهات الفاعلة من أجل تحمل مسؤوليتها عن السير في مسار مختلف.

وأنا لا أدعي أن لدي حلا سحريا لإدلب. ولكنني مقتنع بأنه بمحاولة جادة للتعاون الدولي، يمكن إيجاد حل والاستفادة من الاتفاقات السابقة وتعزيزها. وثمة حاجة ملحة إلى وقف مستمر لإطلاق النار ووصول فوري غير مقيد للمساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين. وثمة حاجة إلى احتواء الحالة لمنح وقت إضافي للتمكين من إيجاد حلول. ويجب تعزيز التواصل مع السكان المدنيين. ولا بد من التصدي لمسألة المقاتلين الأجانب بشكل مباشر. ويجب فرض مزيد من القيود على تقديم الدعم للجماعات الإرهابية المحظورة دوليا. ويجب توخي الحرص لدى أي استخدام للقوة ضد الجماعات المحظورة دوليا. ولا بد من الاستكشاف الجدي لإمكانية تعزيز الوجود الدولي بموافقة السلطات السورية. ويجب أن تتضافر الموارد المشتركة للمجتمع الدولي.

إنني أدعو إلى وقف الأعمال العدائية وأناشد الجميع المشاركة في بذل جهد دولي جاد للتعاون بشأن إدلب. وذلك يشكل واجبا إنسانيا. وهو الطريق نحو مكافحة فعالة للإرهاب. ويصب في مصلحة تحقيق السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وهو الأساس الضروري لمسار مستدام لحل النزاع السوري الذي يقترب الآن من عامه العاشر. وقد أقر المجلس بذلك عندما اتخذ بالإجماع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي نص على وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني إلى جانب نهج تعاوني لمكافحة الإرهاب والاحترام الكامل لسيادة سورية وعملية سياسية ذات مصداقية وشاملة للجميع تيسرها الأمم المتحدة. ولا يزال ذلك هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع. ويتعين على الجهات الفاعلة الرئيسية وأعضاء المجلس أن يلقوا بكامل ثقلهم وراء هذا المنطق.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

**السيد لوكوك** (*تكلم بالإنكليزية*): أطلع غير بيدرسن مجلس الأمن للتو على آخر التطورات السياسية والعسكرية. ولذلك، أود أن أطلع مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن الحالة الإنسانية.

خلال الأسبوع الذي انقضى منذ آخر مرة أطلعت فيها المجلس على الكارثة الإنسانية التي تتابع فصولها في شمال غرب سورية (انظر S/PV.8707)، شهدنا تصعيدا كبيرا آخر. ونستيقظ كل صباح على المزيد من التقارير عن القصف والغارات الجوية على عشرات التجمعات السكنية في جميع أنحاء الشمال الغربي. وتؤثر العمليات العسكرية على المدنيين بشدة. وقد وثقت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حتى الآن مقتل ٣٧٣ مدنيا منذ ١ كانون الأول/ديسمبر. وسُجلت ٤٩ حالة وفاة خلال الفترة من ١ إلى ٥ شباط/فبراير. كما قُتل في الأيام الأخيرة ثلاثة من العاملين في المجال الإنساني من منظمات تعمل معها الأمم المتحدة عن كثب.

وفي حين أُبلغ عن وقوع العديد من الهجمات بالقرب من الخطوط الأمامية، شهدنا أيضا تصعيدا في المراكز المدنية الرئيسية في الشمال الغربي. وأبلغت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن وقوع واحدة من أخطر الحوادث خلال الشهرين الماضيين في ١٥ كانون الثاني/يناير، حيث يُعتقد أن ما لا يقل عن ١٩ مدنيا قُتلوا وأصيب أكثر من ٦٠ آخرين نتيجة لغارة جوية شُنت على سوق الهال للخضروات في مدينة إدلب.

ولقي أكثر من ٩٥ في المائة من جميع القتلى المدنيين حتفهم في مناطق غير خاضعة لسيطرة الحكومة. وأجبر القصف الجوي والمدفعي مئات الآلاف من الأشخاص الآخرين على الفرار والانتقال في محاولة للوصول إلى بر الأمان. ونقدر الآن أن ٥٨٦ ٠٠٠ شخص انتقلوا خلال الشهرين الماضيين. ومعظمهم من الأطفال. وتحرك ٢٠٠ ألف شخص خلال الأيام الثمانية بين ٢٦ كانون الثاني/يناير و ٢ شباط/فبراير. وتفيد منظمة الأمم المتحدة للطفولة بأن نحو ٣٠٠ ٠٠٠ طفل فروا تاركين ديارهم منذ ١ كانون الأول/ديسمبر.

لقد رأينا جميعا صورا مشوشة في بلدة تلو البلدة، حيث تصطف المركبات في كل اتجاه محاولة الفرار. وكما قلنا للمجلس من قبل، فإن الأغلبية العظمى من الناس لا تزال تتحرك شمالا وغربا إلى الجيب الأصغر حجما الذي تسيطر عليه جماعات غير حكومية. وهذه المناطق مكتظة الآن بشكل كبير، والأماكن المتاحة مزدحمة للغاية.

إن الناس الذين انتقلوا من فورهم لا يستطيعون العثور على المأوى المناسب. والمنطقة التي تستضيف أصلا أعدادا كبيرة من المشردين داخليا. لم تعد هناك أي قدرة غير مستغلة في المخيمات الرسمية في إدلب، مما أجبر العديد من النازحين داخلياً على التخييم في الأراضي الزراعية التي لا توجد فيها هياكل أساسية. كذلك فإن المدن والقرى في المنطقة أصبحت تعج بالناس. ويُعتقد أن حوالي ٨٠ ٠٠٠ شخص يحتمون في منازل ومبانٍ غير مكتملة البنيان. كذلك نشهد المزيد من الناس في شمال إدلب ينتقلون إلى المناطق الخاضعة للسيطرة التركية في عفرين وأعزاز والباب، وقد انتقل الآن نحو ١٤٤ ٠٠٠ شخص إلى تلك المناطق.

ما انفكت الأمم المتحدة تعمل مع الاتحاد الروسي في السعي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال القتالية على طول الطرق المحددة سلفا لتمكين الناس الفارين من الوصول إلى بر الأمان المؤقت. وفي الفترة من ٢٧ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير، دعمت منظمات غير حكومية محلية نحو ٤ ٠٠٠ شخص خلال فترات التوقف للانتقال من أريحا وسراقب وسرمين إلى مناطق أقرب إلى تركيا.

لا تزال الهياكل الأساسية المدنية تتعرض أيضا للإضرار والتدمير، أو أنها أصبحت عرضة للضرر بسبب هذه الانتهاكات، جراء القتال. وتفيد منظمة الصحة العالمية بأن ٥٣ مرفقا طبيا قد توقف عن العمل، إما بسبب الأثر المباشر للقتال أو لأن الأطباء أنفسهم بحاجة إلى الانتقال إلى أماكن أكثر أمنا. ومن بين المرافق الـ ٥٣، تأثر ثلاثة منها بغارات جوية أو قصف، بما في ذلك وقوع هجومين في ٢٦ و ٣٠ كانون الثاني/يناير في أريحا وحولها في جنوب شرق إدلب. وتفيد منظمة الصحة العالمية بأن هذين الهجومين أسفرا عن مقتل ١٠ أشخاص وإصابة ٣٠ آخرين بجروح. ومع تعطل خدمات الرعاية الصحية، يزداد خطر تفشي أمراض جديدة. فمنذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، اضُطر ما يقرب من ٢٦ مركزاً للتحصين إلى إغلاق أبوابها.

كما ذكر غير بيدرسن، فقد تكلم الأمين العام مرة أخرى عن هذه المسائل في وقت سابق من هذا الأسبوع. لقد كان واضحاً جداً. إن الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية التي تجري في شمال غرب سوريا غير مقبولة؛ ويجب إنهائها. وكما قال الأمين العام أيضا، نحن بحاجة إلى وقف فوري

للأعمال القتالية. وفي حين ساعدت فترات التوقف المحلية بعض المدنيين على الفرار، وسنواصل العمل مع أطراف النزاع لمواصلة عمليات التوقف، ولا يزال ملايين الأشخاص يواجهون بعضا من أقسى تحديات الحماية التي شهدناها في جميع سنوات الأزمة السورية. ولا يزال وقف إطلاق النار على نطاق أوسع السبيل الوحيد لضمان حماية المدنيين.

تبذل الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني الأوسع كل ما في وسعهما لتلبية الاحتياجات الكبيرة لحوالي ٣ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة في شمال غرب سوريا. وفي كانون الثاني/يناير، أُرسلت ١,٢٢٧ شاحنة من المساعدات الإنسانية من تركيا عبر معبري الحدوديين، باب الهوى وباب السلام. وحملت نحو ٩٠٠ شاحنة مساعدات غذائية لنحو ١,٤ مليون شخص. وحملت شاحنات أخرى إمدادات صحية لما يقرب من نصف مليون شخص، ومواد غير غذائية لأكثر من ٢٣٠ ٠٠٠ شخص. تلك أكبر المساعدات التي ترسلها الأمم المتحدة عبر الحدود في أي شهر منذ أن تم الإذن بالعملية في عام ٢٠١٤. ولا تزال العملية العابرة للحدود ضرورية لجهود الإغاثة في سوريا. إذ لا تزال هذه الوسيلة الوحيدة للوصول إلى المحتاجين في إدلب.

كما أفصح فريقي هذا الأسبوع عن خطة أخرى للاستعداد والاستجابة الإنسانية في شمال غرب سوريا، وطلب مبلغا إضافيا قدره ٣٣٦ مليون دولار للأشهر الستة المقبلة لمعالجة النزوح الهائل الذي شهدناه منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وأكبر الاحتياجات تتمثل في توفير المأوى والحماية من ظروف الشتاء القاسية — أي الخيام، والأغطية البلاستيكية، والمواقد، والملابس الدافئة، والوقود. أعلنا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ عن الإفراج عن ٤٤ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ، وهو صندوق أتولى إدارته، من أجل التصدي للأزمة السورية، وتلبية الاحتياجات في البلدان المضيفة للاجئين والاضطلاع بالأعمال الإنسانية في جميع أنحاء سوريا. كما وكان ذلك أكبر مبلغ منفرد يجري تخصيصه من الصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ فيما يتعلق بالأزمة السورية منذ بدء الحرب. واعتبارا من اليوم، سأصدر ٣٠ مليون دولار إضافية من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ كموارد أولى لخطة الاستجابة الجديدة في إدلب. وأشكر مرة أخرى المانحين الذين تمكننا مساهماتهم من تحقيق ذلك، ولكنني ألاحظ أيضا أن موارد الصندوق محدودة. وأهيب بالآخرين توفير المال للخطة الجديدة في أقرب وقت ممكن.

كذلك نواصل حوارنا مع جميع الأطراف سعيا إلى الوصول عبر الخطوط. وسنستخدم جميع الخيارات المتاحة لنا للوصول إلى المحتاجين، ولكن لم يُحرز تقدم كبير بشأن الوصول عبر الخطوط منذ إحاطتي الإعلامية أمام المجلس في الأسبوع الماضي.

أخيرا، اسمحوا لي أن أكرر بأنه على الرغم من الجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية، فإن الاحتياجات تتزايد باطراد. إذ لا يزال يوجد مئات الآلاف من المدنيين في المنطقة التي يبدو أنها معرضة لخطر القتال الحالي، بالإضافة إلى جميع الذين فروا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. لذلك فإن ما كنا نحذر أعضاء المجلس من وقوعه يحدث حاليا. وحدة الأزمة ستتوقف على ما إذا كان بالإمكان التوصل إلى حل للتخفيف من وطأة الحالة بالنسبة لأولئك الذين لا يزالون عُرضة للأذى، والذين حُشروا في منطقة تتضاءل أكثر من أي وقت مضى في شمال غرب إدلب.

الوقت قصير. وقد انتقل خط المواجهة الآن إلى مسافة تبعد بضعة كيلومترات من مدينة إدلب، وهي أكبر مركز حضري في الشمال الغربي. لذلك، أكرر نداء غير بيدرسن من أجل الوقف الفوري للأعمال القتالية، وبذل جهد دولي جاد في سبيل التعاون بشأن إدلب. بل حقا إنها ضرورة إنسانية.

إن أي وقف لإطلاق النار سيكون خطوة أولى، ولا يزال الامتثال للقانون الإنساني الدولي من أجل حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية أمرا أساسيا. غير أن المطلوب، كما

أوضح السيد بيدرسن أيضا، هو إجراء حوار حقيقي بين أطراف النزاع من أجل التوصل إلى حل سياسي مستدام عملا بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيدة بيرس** (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعتقد أن أسوأ كابوس يتعلق بإدلب يطل برأسه. وكما أخبرنا مارك لوكوك من فوره، فإن الأمم المتحدة ما انفكت تحذر من هذا اليوم منذ وقت طويل. وهذه بيئة تحدث فيها الكوابيس على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع. فلطالما كانت إدلب، الملاذ الأخير لجميع الأشخاص الذين اضُطروا إلى الفرار من الهجمات على حلب وأماكن أخرى. والآن، بعد أن ظنوا أنهم آمنون في إدلب، يجدون أنفسهم يرزحون تحت هجوم أكبر.

كما قال وزير خارجية بلدي، فإن هذه حملة استنزاف شرسة، ما برحت تجبر المدنيين على الفرار باستهداف مدارسهم ومستشفياتهم والمستجيبين الأوائل في حالات الطوارئ. وندين الاستخفاف المتكرر بالقانون الإنساني الدولي. لقد أوضح السيد لوكوك أن ملايين الأشخاص يواجهون حاليا أزمة في مجال الحماية. ونعلم أن مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة يجري حاليا تحقيقا للوقوف على سبب استهداف المواقع المشمولة باتفاق تخفيف التوترات.

لقد استمعنا إلى الإحصاءات عن الذين قُتلوا – للأسف – في كانون الثاني/يناير، بما في ذلك نتيجة للغارات الجوية التي أصابت مستشفى الشامي بالشلل، وهو آخر مستشفى جراحي متبق يخدم جنوب إدلب. لقد أدى الهجوم المستمر الذي شنته القوات السورية، بدعم من القوات الروسية والإيرانية، إلى نزوح أكثر من ٥٥٠ ٠٠٠ شخص منذ ١ كانون الأول/ديسمبر، وهذا أكثر من جميع سكان سوتشي.

وقد بذلت تركيا جهوداً للتوصل إلى حل سلمي في إدلب والحيلولة دون اضطرار ملايين السوريين الآخرين لطلب اللجوء. ومع ذلك، رأينا أن السلطات السورية تحبط مذكرات التفاهم وتتجاهلها. وقد تم خرق العديد من اتفاقات وقف إطلاق النار في كثير من الأحيان، وهي تنتهك بنفس السرعة التي يتم الإعلان عنها، بعد يوم أو يومين. وأوجز السيد بيدرسن الهجمات التي شهدناها في الأيام القليلة الماضية، وأدت إلى سقوط قتلى من الأتراك وتفاقم خطر اندلاع المزيد من المواجهات. ونشعر بقلق عميق إزاء تأثير هذا التصعيد على تركيا، التي تستضيف بالفعل ما يزيد على ٣,٥ ملايين من اللاجئين الذين فروا من القمع في سورية.

ولذلك، دعت المملكة المتحدة، إلى جانب فرنسا والولايات المتحدة، إلى عقد هذه الجلسة حتى نتمكن من الدعوة مرة أخرى، إلى وقف فوري وحقيقي ودائم لإطلاق النار في إدلب وإلى إيجاد حل دائم للحالة هناك. وقد أكد كلا ممثلي الأمم المتحدة، اللذين قدما لنا إحاطات اليوم، على ضرورة ذلك. لقد سمعنا اليوم الكثير من صيغ التفضيل، بما في ذلك ما وصفه السيد لوكوك بأنه أكبر مبلغ يخصص على نحو منفرد من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ منذ بدء الحرب.

كم سنحتاج من الضرورات الأخرى قبل أن تتمسك السلطات السورية بوقف إطلاق النار وتلتزم به؟ وأرى أنه من الجيد للغاية أن يفسر الممثل السوري في مداخلته سبب عدم الحاجة لوجود وقف لإطلاق النار، وسبب عدم التقيد بوقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه بالفعل. ولا نحصل أبدا على إجابة واضحة على هذا السؤال، ومع ذلك فإن عدد الأشخاص، بمن فيهم الأطفال، الذين يعانون جراء السياسات السورية الحالية مستمر في الازدياد.

لقد صرح أعضاء المجلس مرارا وتكرارا إن السبيل الوحيد المستدام للمضي قدما بالنسبة لسورية هو التوصل إلى حل سياسي بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). إن الهجوم الذي يجري شنه في إدلب وحالات فشل وقف إطلاق النار المتعددة لا يؤديان إلا إلى التأكيد على ضرورة أن تظل الأمم المتحدة ومجلس الأمن – وليس مسار أستانا – الراعيين للعملية السياسية، وأن تكون أولويتنا المطلقة هي التوصل إلى حل مستدام من أجل معالجة الكارثة الإنسانية في شمال غرب سورية. لقد بيّن السيد لوكوك بالضبط ما يعنيه ذلك من حيث الأرقام.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع الأمين العام على النظر فيما إذا كان يمكن للأمم المتحدة، إلى جانب الدور الإنساني الحاسم الذي تضطلع به بالفعل، أن تساعد بأي شكل من الأشكال في التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وتقف المملكة المتحدة، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، على أهبة الاستعداد لمساندة أي اتفاق تدعمه الأمم المتحدة. وتسجيلاً للموقف، فإننا نواصل دعم عمل المبعوث الخاص بشأن العملية السياسية ونشجعه على استخدام جميع عناصر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وكما نوقش في جلسة الإحاطة بشأن المساعدات الإنسانية التي عقدت الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8707)، فإن الدمار الشامل والتشريد يتسببان بالفعل في إلحاق خسائر فادحة في سكان شمال غرب سورية. وهناك أكثر من ٣ ملايين شخص عالقين في ذلك الجيب الذي يتقلص باستمرار، والذي تزيد كثافته السكانية عن كثافة سكان قطاع غزة. تقدم المملكة المتحدة بالفعل أكثر من ٥٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سورية في هذه السنة المالية، ونحن ننظر في ما يمكن أن نقوم به أكثر لتقديم المساعدة. لقد أنفقنا أكثر من ٣ بلايين دولار لمساعدة سورية منذ بدء النزاع. وأود من الممثل السوري تفسير سبب استمرار النزاع في الوقت الذي يلحق الضرر بالكثير من شعبه.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بالإشادة بالأمم المتحدة، على الصعيدين السياسي والإنساني، للعمل الذي تقوم به في تلك الظروف الرهيبة وبدون المساعدة اللازمة من الحكومة المضيفة.

**السيدة كرافت** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غير بيدرسن والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما.

لقد انضمت الولايات المتحدة إلى المملكة المتحدة وفرنسا في الدعوة لعقد جلسة اليوم لأننا نشعر بالفزع إزاء تصعيد نظام الأسد للعنف في شمال غرب سورية. وتدين إدارة ترامب بأشد العبارات الممكنة الهجمات العسكرية الوحشية وغير المبررة التي يشنها نظام الأسد وإيران وحزب الله. ولكي نكون واضحين تماما، فإن ما نشهده هو أعمال عنف مميتة متعمدة ضد الآلاف من الأطفال والنساء والرجال الأبرياء. إن هذا العنف لا يسعى إلا إلى بث الرعب والقمع، وهو يبعث برسالة تقشعر لها الأبدان: إن نظام الأسد وحلفاءه يرفضون جهود مجلس الأمن لاستعادة الاستقرار في سورية من خلال عملية سياسية تيسرها الأمم المتحدة.

وردا على تلك الرسالة، جئنا إلى هنا اليوم نحمل رسالتنا الخاصة، لأنه هنا، وفي هذه القاعة، إذا أريد لمجلس الأمن أن يحتفظ بالحد الأدنى من المصداقية، لا يمكننا ببساطة أن نتجاهل القرارات التي نتخذها. في عام ٢٠١٥، لم يتخذ المجلس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) فحسب، بل فعل ذلك بالإجماع. واليوم، فإن جميع عناصر ذلك القرار، بما في ذلك اللجنة الدستورية، هي هدفنا.

لذلك، فإن رسالتنا اليوم هي أن ن الحالة في شمال غرب سورية تتطلب التوصل إلى وقف شامل وفوري لإطلاق النار يمكن التحقق منه. ومع ذلك، إذا كان هناك شيء واحد نعلمه، فهو أنه لا يمكن الوثوق بمسار أستانا لتحقيق وقف إطلاق النار هذا. ونعلم ذلك لأن الطائرات الحربية الروسية هي التي أنهت

بصورة روتينية وقف إطلاق النار الذي تم بوساطة روسية، ولأن القنابل الروسية هي التي دمرت المستشفيات السورية وشردت الأطفال السوريين من منازلهم. إن حجم الدمار الهائل، الذي أقرته روسيا ويسرته، يبين أنه لا يمكن الوثوق بها ولا بإيران ولا بنظام الأسد، للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، ناهيك عن التوصل إلى حل سياسي.

ولذلك فإننا ندعو المبعوث الخاص، في ظل انعدام الثقة بأي شكل من الأشكال بمسار أستانا، إلى توجيه انتباهه إلى كفالة التوصل إلى وقف فوري وشامل ويمكن التحقق منه في شمال غرب سورية، كوسيلة للحفاظ على العمل الحيوي الذي تقوم به اللجنة الدستورية. ومن الضروري لجميع الأطراف المضي قدما في تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) تنفيذا تاما. وتتمثل الخطوة الأولى في تقديم دعمنا الكامل للجهود الفورية التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وكفالة إمكانية استمرار وصول المساعدة الإنسانية الحيوية التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود، المأذون بها بموجب القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، إلى الملايين من المدنيين المحاصرين بسبب الهجمات التي يشنها نظام الأسد.

وترى الولايات المتحدة أنه ينبغي للأمم المتحدة استخدام حيادها ونزاهتها لكفالة وقف إطلاق النار في شمال غرب سورية. وبقيام نظام الأسد بشن هذا الهجوم، فإنه لا يزيد تفاقم الحالة الإنسانية المتردية في المنطقة فحسب، بل يخاطر أيضا بتصعيد النزاع على نطاق أوسع. ولا يؤدي هذا إلا إلى تعريض حياة المزيد من السوريين للخطر وتهديد الأمل في التوصل إلى حل سياسي يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وطوال أشهر، حذرت الأمم المتحدة أعضاء المجلس من حدوث كارثة إنسانية وشيكة في شمال غرب سوريا إذا استمر العنف بلا هوادة. وقد حلّت تلك الكارثة الآن. لقد تم تشريد ما يصل إلى ٧٠٠ ٠٠٠ شخص بسبب الهجمات السورية والروسية في شمال غرب سورية منذ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨. وقتل أكثر من ٥٠٠ شخص من المدنيين منذ بداية نيسان/أبريل. وبدون حدوث تغيير جذري، فإن الأمر سوف يزداد سوءاً.

وفي حين يبدو أن النظام محصن تماما ضد أي شعور بالخجل أو الذنب إزاء ما سببه من بؤس، لا يتوهَمَنَّ أحد بأنه سيتم التغاضي عن القسوة والعنف. أولا، تحظى تركيا، بوصفها حليفتنا في منظمة حلف شمال الأطلسي، بتأييد الولايات المتحدة الكامل للرد دفاعا عن النفس على الهجمات غير المبررة التي يشنها نظام الأسد على مراكز المراقبة التركية وأسفرت عن مقتل أفراد من القوات التركية.

ومن جانبنا، ستواصل الولايات المتحدة الامتناع عن تمويل إعادة الإعمار في المناطق التي يسيطر عليها النظام في سوريا. وأنا هنا للقول إن إدارة ترامب لن تدخر جهداً في حملتنا لعزل نظام الأسد اقتصادياً ودبلوماسياً على حد سواء مادام يواصل رفض العملية السياسية المبينة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وأود أن أختتم بياني بمخاطبة الشعب السوري مباشرة. لا شك في أن الأيام التي يعيشها قاتمةٌ، لكنه ليس بمفرده ولا هو منسيّ. وما دام دونالد ترامب رئيساً وأنا سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، فإن الشعب السوري سيحظى بدعم لا يكلّ ولا يتزعزع من الولايات المتحدة الأمريكية.

**السيد دو ريفيير** (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد بيدرسن والسيد لوكوك على إحاطتيهما.

في الأشهر الأخيرة، دخلنا مرحلة جديدة من استراتيجية النظام السوري القاسية. وبعد التدمير المروع لحلب في نهاية عام ٢٠١٦ ومعركة الغوطة في عام ٢٠١٨، نشهد اليوم سيناريو مماثلاً في إدلب، ولكن ذلك يجري هذه المرة على نطاق غير مسبوق لأن الأمر يتعلق بزهاء ٣ ملايين سوري.

ولذلك، من الملح إسكات دوي البنادق في إدلب. وتدين فرنسا بأشد العبارات القصف المكثف الذي تشنه القوات

الجوية التابعة للنظام وحلفائه، الذين ما زالوا يستهدفون بشكل عشوائي السكان المدنيين والهياكل الأساسية في الشمال الغربي. وعند دخول قاعة مجلس الأمن، يمر المرء بنسخة نسيجية من لوحة غيرنيكا لبيكاسو. ومعناها بسيط مفاده ”لن يتكرر ذلك أبدا“.

إذ يتعرض ثلاثة ملايين شخص – يمثل النساء والأطفال ٨٠ في المائة منهم تقريبا – وزهاء ٦٠٠ ألف شخص شُردوا حديثاً منذ ديسمبر/كانون الأول لهجمات يومية يشنها النظام وحلفاؤه. ومن خلال هذه الغارات، يجبر النظام وحلفاؤه آلاف المدنيين على البقاء في الشوارع. ولن يساعد ذلك قط على تمكين اللاجئين من العودة طوعا.

وفي وجه تلك المأساة، يجب أن يكون التخفيف من حدة التوتر أولوية لنا جميعا. وقد أعرب الممثل السامي للاتحاد الأوروبي عن هذه الرؤية اليوم في بروكسل. وستؤيد فرنسا جهود المبعوث الخاص في هذا الصدد. وندعو الموقعين على اتفاق سوتشي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وفي مقدمتهم روسيا، إلى ضمان وقف حقيقي للأعمال العدائية في الشمال الغربي.

فلا يمكن أن تبرر مكافحة الإرهاب التضحية بالمدنيين وارتكاب انتهاكات متكررة للقانون الدولي الإنساني. فلن يؤدي ذلك إلا إلى تعزيز التهديد الإرهابي وتشجيع تطرف المقاتلين، مع وجود خطر حقيقي يتمثل في انتشار الإرهابيين نتيجة للتحركات السكانية. وأخيرا، فإن ذلك يتعارض مع الجهود التي بذلها المجتمع الدولي على مدى السنوات الخمس الماضية للقضاء على بؤرة الإرهاب الدولي الذي باتت سوريا مرتعا له.

ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تظل حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في مجالي المساعدة الإنسانية والطبية، والهياكل الأساسية المدنية أولويةً مطلقة. ومن غير المقبول أن تظل الهياكل الأساسية الصحية، بما فيها المرافق الصحية التي تم إخراجها من ساحة النزاع، والمدارس هدفا للهجمات، في تحد للقانون الدولي الإنساني. فالهجمات على المستشفيات والعاملين في المجال الصحي جرائمُ حرب يجب ألا يفلت مرتكبوها من العقاب. وفي هذا الصدد، نكرر الإعراب عن تأييدنا الكامل للتحقيق الذي استهلّه الأمين العام.

كما يجب بذل كل جهد ممكن لكفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل إلى كلّ من هم في حاجة إلى المعونة من خلال إيصال المساعدة عبر الحدود. وفي وجه الأزمة الإنسانية المتفاقمة، خصصت فرنسا زهاء ١٩ مليون يورو تلبيةً للاحتياجات في شمال غرب سوريا في عام ٢٠١٩.

وتجعل المأساة التي نشهدها التسوية السياسية ضروريةً أكثر من أي وقت مضى. فالهجوم الجاري في الشمال الغربي وعرقلة النظام لعمل اللجنة الدستورية هما في الواقع وجهان لعملة واحدة. وتتمثل استراتيجية النظام وحلفائه في السعي إلى إيجاد حل عسكري للنزاع. وكما نعلم جميعاً، وحده التوصل إلى حل سياسي شامل من شأنه أن يحقق استقرارا دائما في سوريا وأن يمكّن اللاجئين من العودة إلى بلدهم.

ومن الملح أكثر من أي وقت مضى إعادة العملية السياسية إلى مسارها الصحيح حقا من أجل تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) تنفيذا كاملا. ولهذا السبب، يظل وقف الأعمال العدائية في إدلب شرطاً مسبقاً أساسياً. وإن العمل بالتوازي بشأن إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار وبدء عمل اللجنة الدستورية، وكذلك بشأن الأحكام الأخرى من القرار ٢٢٥٤ (٢٠٠٤) هو الحل الوحيد الممكن. ويحظى المبعوث الخاص بدعمنا الكامل في هذا الصدد.

وأخيرا، فإن فرنسا، إلى جانب شركائها الأوروبيين، على استعداد لتمويل إعادة الإعمار ورفع الجزاءات حالما يتم التوصل إلى تسوية سياسية ثابتة ولا رجعة فيها – وليس قبل ذلك. وبالتالي، فإن مفتاح كسر حالة الجمود الراهنة بيد النظام وحلفائه. وفي وجه المأساة التي تتكشف أمام أعيننا في

إدلب، من الضروري اليوم العمل معا لتجنب الكارثة الإنسانية، والسياسية والأمنية الجارية.

**السيد سنغر وايسنغر** (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السفير بيدرسن والسيد لوكوك على إحاطتيهما.

ولا نزال نؤيد بقوة جميع الجهود الحقيقية الرامية إلى تحقيق سلام مستدام في سوريا لجميع السوريين. واستنادا إلى ذلك القرار وثقتنا في القانون الدولي بوصفه الإطار الأساسي لتحقيق السلام، فإننا نرحب بعقد هذه الجلسة. وإنما نرحب بها لأننا نراها فرصة لتعزيز مسؤوليتنا الأخلاقية تجاه الشعب السوري من خلال تخفيف معاناته.

ويجب أن نكون حاضرين كلما وردت تقارير عن قتل أطفال أو إجبارهم على ترك ديارهم وتعليمهم، وكلما انتُهكت اتفاقات وقف إطلاق النار – من أيٍّ من الجانبين — وراح ضحية ذلك مدنيون، وكلما كان ثمة مدنيون بحاجة إلى الحماية. ولكن علينا أيضا أن نتخذ ما يلزم من إجراءات. فمن الأهمية بمكان حماية العملية السياسية. ومادام ثمة حالات عنف شديد تنطوي على انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، يستحيل المضي قدما في التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض. ولذلك، أود أن أطرح بعض الأسئلة على المبعوث الخاص.

أولا، في ضوء التطورات الأخيرة على أرض الواقع، ما هي الخطوات الملموسة التي يجري اتخاذها لتحقيق وقف فوري للأعمال العدائية وتجنب مواجهة كاملة النطاق بين جميع الأطراف العاملة في إدلب؟ فمن شأن هذه المواجهة أن تعرض السكان المدنيين لخطر لا يمكن تصوره ويجب تجنبها بأي ثمن. وسيكون عدم اتخاذ أي إجراء وقائي – من جانب أيّ طرف كان – وصمة سوداء في تاريخ البشرية.

وسؤالي الثاني يتعلق باللجنة الدستورية. فمن غير المقبول، وأكرر، من غير المقبول أنه لم يتسن بعد تحقيق تقدم في هذه المرحلة. ولذلك، نود أن نعرف تقييم المبعوث الخاص للحالة الراهنة والآفاق الحقيقية للتقدم. ونكرر التأكيد على أنه في حين أن اللجنة الدستورية ليست غاية في حد ذاتها، فإنها بالتأكيد المفتاح لبدء عملية سياسية شاملة.

أخيرا، لا يسعنا إلا أن نعيد تأكيد موقفنا المتمثل في إدانة الهجمات العشوائية على السكان المدنيين والتي أجبرت أعدادا كبيرة للغاية من الناس على النزوح وأوجدت احتياجات إنسانية كبيرة جدا.

ولذلك، ندعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وإلى ضمان حماية المدنيين وكفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين، الذين دفعوا أفدح ثمن لهذه الحالة المروعة.

**السيد يورغنسن** (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما من جانب الأمم المتحدة.

من الواضح أن اتفاقات وقف إطلاق النار التي وضعها مسار أستانا قد فشلت للأسف. وبدلاً من التمتع بحياة سلمية، تحولت مناطق تخفيف التوتر إلى مناطق حرب تتعرض لقصف يومي من جانب النظام السوري وروسيا.

وفي ضوء ذلك، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء احتمال اندلاع مواجهة عسكرية واسعة النطاق بين القوات التركية والقوات الروسية وقوات النظام السوري على أرض الواقع. ولهذا السبب، سيسعدنا أن نستمع اليوم إلى زميلنا التركي في القاعة يطلعنا على التطورات الأخيرة بالتفصيل. ومع ذلك، فقد سمعنا بالفعل من مقدمي الإحاطتين أن الهجوم الواسع النطاق في محافظة إدلب أسفر عن مقتل ١ ٣٠٠ شخص ونزوح ما يزيد على ٧٠٠ ٠٠٠ شخص خلال الأشهر الأربعة الماضية. فهل

هذا وقف لإطلاق النار حقا؟ وقد قُتل ما لا يقل عن ستة جنود أتراك في هجوم مدفعي شنه الجيش السوري يوم الإثنين. فهل هذا ما يمكن أن يُسمى تخفيف التوتر؟

وتنضم إستونيا إلى البلدان التي تطالب هنا اليوم بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد لأسباب إنسانية لوقف الكارثة التي تتابع فصولها. ونحن لا نطالب بذلك بسبب المعاناة الإنسانية الهائلة التي يسببها القصف العشوائي وغير المتناسب من جانب الجيش السوري والطائرات الروسية للشعب السوري فحسب، ولكن أيضا بسبب الصلة المعقدة بين السلام والعملية السياسية، تلك الصلة التي يبرزها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). فوقف العنف هو الشرط المسبق البسيط لإجراء حوار هادف. غير أن استمرار العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات السورية وحلفاؤها يضر بذلك الاحتمال ويقوض ثقة الشعب السوري في المجلس، الذي نجلس في قاعته الآن.

وفي الواقع، لا ينكر أحد وجود عناصر متطرفة في إدلب ولكن ذلك لا يبرر شن هجمات عشوائية على السكان المدنيين. ويشكل الاستهداف المتعمد للمدارس والمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية المحمية انتهاكا للقانون الدولي الإنساني وقد يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتتسم آليات المساءلة، مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة، التي تدعمها الجمعية العامة، بأهمية حاسمة في هذا الصدد لأنها تساعد في جمع الأدلة على هذه الجرائم.

إن سورية ليست القصر الرئاسي في دمشق وحسب، ولكنها أيضا الآلاف من الخيام التي تؤوي الناس العاديين في إدلب. ولذلك فإننا نأمل أيضا أن نستمع، إلى جانب ممثلي النظام السوري، إلى أصوات الأطراف السورية الأخرى هنا في المجلس بصورة أكثر تواترا. وسنعمل عن كثب مع أعضاء المجلس لتحقيق ذلك الهدف.

وعلينا ألا ننسى أن العملية السياسية، وعلى وجه التحديد اللجنة الدستورية، تضم عددا متساويا من ممثلي كل من السلطات السورية والمعارضة الشرعية.

أخيراً، لا يمكن حل الأزمة السورية إلا بالوسائل السياسية من خلال انتقال سياسي حقيقي يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجب أن يبدأ ذلك بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وضمان وصول المعونة الإنسانية دون عوائق إلى جميع المحتاجين إليها. وما يحدث في إدلب الآن يتناقض تماماً مع تلك الأهداف.

**السيد فام** (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والمبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطتيهما بشأن الحالة في سورية.

أولا وقبل كل شيء، تود فييت نام أن تعرب عن قلقها البالغ إزاء الأعمال العدائية المكثفة في شمال غرب سورية، ولا سيما في إدلب. فالتصعيد الكبير الذي حدث خلال الأيام القليلة الماضية لا يؤدي إلا إلى تفاقم محنة مئات الآلاف من المدنيين الذين يعيشون بالفعل في حالة يرثى لها ويدفعون الثمن باهظا في هذه الأزمة التي طال أمدها.

والأرقام الأخيرة التي قدمها مقدما الإحاطتين اليوم تمزق نياط القلب، ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال. ويجب أن تكون حماية المدنيين من بين الأولويات العليا لجميع الأطراف. ونود أيضا أن نؤكد على الأهمية القصوى للحفاظ على المرافق الصحية والخدمات الإنسانية في الميدان وضمان تشغيلها.

ثانيا، لمنع استمرار التدهور، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى وضع حد للأعمال العدائية وممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتقيد الصارم بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونكرر تأكيد موقفنا الثابت بأن النزاع في سورية يجب تسويته بإيجاد

حل سياسي مستدام، وفقا للقانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك تطلعات الشعب السوري. ونحث الحكومة السورية وجميع الأطراف المعنية على مضاعفة جهودها لتهدئة الوضع لتمهيد الطريق أمام إيجاد حل شامل ودائم. وندعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة تكثيف الجهود الدبلوماسية، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، للمساعدة في كفالة تهيئة الظروف المواتية لتحقيق السلام والاستقرار في سورية.

أخيرا وليس آخرا، نود أن نكرر الإعراب عن تأييدنا لعمل المبعوث الخاص بيدرسن ومنظومة الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني الذين يعملون في الميدان، ويساعدون السوريين. لقد عانى الشعب السوري كثيرا جدا لمدة طويلة جدا. فلنعمل معا لمساعدتهم على إنهاء هذه الأزمة لصالح السلام والاستقرار والتنمية في سورية والمنطقة.

**السيد فان شالكويك** (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر السيد غير بيدرسن والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما بشأن الحالة الراهنة في سورية.

تلاحظ جنوب أفريقيا بقلق التقارير التي تفيد بتصاعد العنف في شمال غرب سورية. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تبذل قصارى جهدها للحد من التوترات وأن تمتنع عن أي أعمال قد تزيد من تفاقم الحالة.

ونكرر التأكيد على أن لجميع الدول الحق السيادي في التصدي لخطر الإرهاب في بلدانها. ونشدد على أن أي إجراء يُتخذ لمكافحة الإرهاب يجب أن يتماشى مع الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويجب أن يتوقف الدعم الخارجي للجماعات المسلحة فورا. وتعاني سورية وشعبها منذ أمد بعيد من نازلة مميتة تتمثل في كون البلد مسرحاً لنزاع تشارك فيه العديد من الجهات الفاعلة الخارجية التي تستغل النزاع كوسيلة لتحقيق مصالحها الخاصة.

وتفيد التقارير بأن تصاعد التوترات قد أدى إلى نزوح المدنيين ووقوع إصابات ووفيات في صفوفهم. وسبق أن نزح العديد من هؤلاء المدنيين عدة مرات، ويبدو أن أعمال العنف والأعمال العدائية تلاحقهم حيثما فروا. ويجب على جميع أطراف النزاع التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. وفي هذا الصدد، يجب أن تتاح للمدنيين إمكانية الوصول إلى الممرات الإنسانية.

ويواجه المدنيون ظروفًا يستحيل العيش فيها، مع دخول فصل الشتاء. ويجب تجنب المواجهة العسكرية الكاملة بين الأطراف بأي ثمن، حيث سيترك المدنيون، الذين يعيشون أصلا ظروفا أمنية وإنسانية مزرية لمواجهة العواقب الوخيمة المحتملة. ونحث جميع الأطراف مرة أخرى على التقيد بالتزاماتها المترتبة بموجب مختلف اتفاقيات وقف إطلاق النار التي تم الاتفاق عليها سابقًا والدعوة إلى وقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء سورية. ومن شأن وقف الأعمال القتالية أن يكفل أيضًا توفير المساعدات الإنسانية اللازمة لجميع الذين يحتاجون إليها. وندعو السلطات المعنية إلى ضمان تقديم هذه المساعدة بشكل آمن ومحايد وبدون عوائق.

وكما قلنا مرارا، فإن جنوب إفريقيا ثابتة في اعتقادها بأنه لا يمكن معالجة الأوضاع السياسية والإنسانية في سورية بشكل مستقل عن بعضها البعض. إن تحسين الحالة الإنسانية يمكن أن يحسن الثقة وبينها بين الأطراف، وهو ما يمكن أن يعزز بدوره التقدم والحوار الجوهري على المسار السياسي. إننا ندعو جميع الأطراف إلى بذل الجهود اللازمة للالتزام بمواصلة الحوار تحت رعاية وبدعم من المبعوث الخاص بيدرسن. ويشمل ذلك العمل لكفالة عقد الجولة الثالثة من محادثات اللجنة الدستورية قريبا،

مع جدول أعمال يتفق عليه الطرفين، وعقد مناقشات جوهرية ومخلصة لضمان أن يتمتع الشعب السوري ببيئة آمنة ومستقرة ومزدهرة للعيش فيها.

وتظل جنوب أفريقيا ملتزمة بدعم حماية المصالح الأساسية للشعب السوري وصون السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، والدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية بما في ذلك احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

في الختام، يجب أن نتذكر جميعًا أن الشعب السوري سيكون أكبر الخاسرين في حال استمرت أعمال العنف. ويجب أن نقوم بكل ما نستطيع لدعم الجهود المبذولة لمنع هذه المعاناة.

**السيدة كنغ** (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية، أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما، وجهودهما الدؤوبة لاستعادة السلام في سورية.

تظل سانت فنسنت وجزر غرينادين تشعر بقلق عميق إزاء ما يرد من تقارير عن العنف وتصاعد التوتر في شمال غرب سورية. ونشعر بالإحباط لسماع أن الحالة تزداد حدة وكذلك العواقب الإنسانية. والذي كان من المتوخى أن يكون منطقة لخفض التوتر هو الآن مركز محتمل للمعاناة. لذلك، فإننا ندعو إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال الحربية لمنع المزيد من المعاناة الإنسانية.

إن الاستمرار في مسار القتال لن يؤدي إلا إلى إعاقة وصول المساعدات الإنسانية إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها، مما يفضي إلى نزوح المزيد من المدنيين، وإذا لم يسد الهدوء، فإن استمرار القتال سيؤدي إلى خسائر في الأرواح. إننا ندين بشدة الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، لا سيما الخدمات الصحية والتعليمية، ونناشد جميع أطراف النزاع الالتزام من جديد بوقف إطلاق النار.

وفي الوقت نفسه، فإننا نقدر الخطوات التي يتخذها الاتحاد الروسي وتركيا لتعزيز التنسيق بين إجراءات بلديهما في سورية. ويحدونا الأمل في أن تؤدي هذه الجهود إلى تعزيز خفض التوتر والمساعدة في الحفاظ على الأرواح.

كما نذكّر الأطراف بضرورة أن تمتثل العمليات العسكرية وعمليات مكافحة الإرهاب، للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. ويجب أن يوجه التمييز والتناسب والحذر جميع الأنشطة. لذلك، نكرر التأكيد على أن السلام والعدالة مترابطان. ويجب عدم تجاهل الفظائع المرتكبة في انتهاك للقانون الدولي، ويجب مساءلة مرتكبيها.

ومع استمرار الصراع وتفاقم الحالة الإنسانية، أصبح من الواضح الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن هناك حاجة للتوصل إلى حل سياسي بقيادة سورية وملكية سورية. ونؤكد مجددا دعمنا لجميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، لأن الحل السياسي يشكل السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

وتؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد احترامها لسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ويجب أن تراعي إجراءات المجتمع الدولي وجهات نظر الحكومة السورية، لأن الأمر متروك للشعب السوري لتحديد مستقبل بلده. في الواقع، فإن الشعب السوري هو الذي يدفع ثمنا باهظا في الصراع بمعاناته، لأنه فقد الشعور بالأمان والاستقرار والسكينة. ويجب أن يواصل مجلس الأمن التحدث بالنيابة عنه.

**السيد سوميرات** (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود إندونيسيا أن تشكر وكيل الأمين العام لوكوك والمبعوث الخاص بيدرسن على إحاطتيهما. ونشيد بجهودهما المضنية والدؤوبة من أجل تنفيذ ولايتيهما.

لقد أكد وفد بلدي موقفنا من الحالة الإنسانية السائدة في شمال غرب سورية، وتجاه اللجنة الدستورية خلال الجلستين

اللتين عقدتا بشأن المسائل الإنسانية والسياسية السورية الأسبوع الماضي في نفس اليوم (انظر S/PV.8707 و S/PV.8708) .

وقبل أن أستطرد، أود التأكيد على أنه، بينما نقدر كل جلسة لمجلس الأمن، فإننا نفضل أن تعقد جميع جلسات المجلس بالشكل المناسب وحسب الضرورة بدون إحداث المزيد من الخلافات بين أعضاء المجلس. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن أهم نهج وأولوية للمجلس في هذا الوقت بالذات هو وحدة الصف في معالجة الملف السوري. وأود إعادة التأكيد على أهمية ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، يجب أن يكون هناك وقف فوري للأعمال العدائية في شمال غرب سورية. من الملح للغاية أن تحترم جميع الأطراف على أرض الواقع التزاماتها بحماية المدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز شيئًا مهمًا ولكنه مقلق، ذكره المبعوث الخاص بيدرسن، ألا وهو ”يبدو أننا أغفلنا مبدأ التناسب“. وأعتقد أن هذا أمر من أبسط الأساسيات، لكنه مسألة مهمة جدا. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أكرر موقفنا بأن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية غير مقبولة.

ثانيا، يحتاج المدنيون إلى المساعدة الإنسانية الفورية. وكما ذكر وكيل الأمين العام لوكوك، فقد غادر حوالي ٥٨٠ ٠٠٠ شخص في شمال غرب سورية منازلهم خلال الشهرين الماضيين هربًا من الأعمال العدائية وبحثا عن الأمان. وشرد معظم هؤلاء الأفراد عدة مرات. إنهم ضعفاء ويحتاجون إلى دعم إنساني عاجل.

ثالثا، إننا نحث الأطراف السورية على مواصلة بذل الجهود الملموسة لكي تكون قادرة على النهوض بعمل اللجنة الدستورية.

ونقدر جميع الجهود التي بذلتها مختلف الأطراف لوقف تصعيد الصراع في الشمال الغربي، وخاصة تلك التي أدت إلى اتفاقات وقف إطلاق النار. غير أنه يتعين احترام وتنفيذ هذه الاتفاقات. وتؤيد إندونيسيا انخراط الأمم المتحدة مع جميع الأطراف المعنية لإنهاء العنف. مرة أخرى، يحث وفد بلدي جميع الأطراف في الميدان على وقف أنشطتها العسكرية. يجب أن نتجنب المواجهات المسلحة، التي لن تؤدي إلا إلى زيادة عدد النازحين وتفاقم معاناة المدنيين.

قبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أبرز أهمية التفكير بشكل يتجاوز جدول أعمال اللجنة الدستورية. وتأمل إندونيسيا بصدق أن يتم التوصل قريباً إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال حتى يتمكن أعضاء اللجنة من بدء عملهم الموضوعي، الذي يعد الجزء الأساسي في العملية. والثقة بين الأطراف السورية هي أيضا جزء أساسي.

**السيد هويسغن** (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بشأن الحالة الإنسانية في شمال غرب سورية، بالنيابة عن القائمين بالصياغة، بلجيكا وألمانيا.

في البداية، اسمحوا لي أن أشكر مقدمي الإحاطتين، المبعوث الخاص غاير بيدرسن، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك، على بصيرتهم تجاه المعاناة الإنسانية التي لا تصدق. وتصبح إدلب رمزا للمجازر بصورة متزايدة. فقبل أسبوع فقط وصف السيد لوكوك الكارثة الإنسانية (انظر S/PV.8707) بالحقائق والأرقام. ونحن لا نرى أي تحسن. وبدلا من ذلك، تزداد الأعداد يوما بعد يوم وتتفاقم المعاناة، وما زلنا نقف مكتوفي الأيدي.

ففي الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٤ شباط/فبراير وحدها، قُتل ٣٤ مدنيا، من بينهم تسع نساء وسبعة أطفال. وقُتل ٨٣ مدنيا في غارات جوية وضربات برية في الفترة من ٢٠ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير. وكان من بينهم ٢٠ امرأة و ٣٣ طفلا. وشُرد أكثر من ٥٨٠ ٠٠٠ شخص بسبب الهجوم الأخير حول إدلب. ويُجبر ستة آلاف وخمسمائة طفل على الفرار كل يوم، أي ما مجموعه ٣٠٠ ٠٠٠ طفل منذ بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وفي إدلب، هناك ما لا يقل عن ٥٣ مرفقا طبيا معطلا حاليا.

وتلك إحصاءات حديثة وصادمة حقا من مصادر الأمم المتحدة الرسمية المختلفة – وليس من الإنترنت أو بناء على أخبار مزيفة. إنها مصادر موثوقة وجديرة بالثقة. لقد قال رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر ماورير، مؤخرا إن الاهتمام العام بالحرب في سورية قد انخفض بشكل كبير على الرغم من أن العنف آخذ في الازدياد، مرة أخرى.

إننا سنبذل كل ما في وسعنا، كمشاركين في الصياغة، لتسليط الضوء على العواقب الإنسانية للحرب في سورية. فيجب علينا، كمجلس أمن، الوفاء بمسؤوليتنا لحماية الحياة البشرية. وهناك حاجة إلى زيادة المشاركة لا التقليل منها. وما زال يساورنا قلق عميق إزاء سلامة المدنيين البالغ عددهم ٤ ملايين شخص في شمال غرب سورية. فالهجوم العسكري المستمر يتسبب في معاناة إنسانية هائلة وموت وتشريد وتدمير في خضم فصل الشتاء. والأسر تترك حرفيا في العراء، من دون حماية أو رعاية صحية مناسبة أو مأوى. ويضطر الأطفال إلى ترك الدراسة وقضاء طفولتهم الثمينة هربا من حالة عدم يقين إلى أخرى. ويهرب الناس تاركين كل شيء عدا الثياب التي يلبسونها. إلى أين يذهبون؟ وتزداد كثافة السكان على الحدود التركية كل يوم لأن الناس ينتقلون شمالا للهروب من القتال. وهناك حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية – مثل السكن المؤقت.

فللمدنيين الحق في الحماية من أهوال الحرب، والأطراف المتحاربة ملزمة بكفالة حمايتهم. ومرة أخرى، نشير إلى أن هناك التزامات إنسانية ينبغي مراعاتها. وهناك قواعد للحرب، يجب أن لا ننسى ذلك. إن أكثر من ٨٠ في المائة من المحتاجين في الشمال الغربي هم من النساء والأطفال.

وكما ذكرت منظمة الصحة العالمية يوم الاثنين، فإن ما لا يقل عن ٥٣ مرفقا طبيا معطلة حاليا. وتتزايد صعوبة تقديم المساعدة إلى ٢,٩ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الطبية كل يوم. ومن بين الأسباب الرئيسية لذلك القصف المستمر للهياكل الأساسية المدنية، مثل المستشفيات والمدارس. إن تلك الهجمات غير مقبولة على الإطلاق. ونحن، المشاركون في القيام بالصياغة، ندين العنف وندعو إلى محاسبة المسؤولين عن ذلك.

وكذلك فقد نددنا بالهجمات التي شنتها الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن. غير أن جهود مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تعفي الأطراف على الإطلاق من احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وعلى الرغم من الحالة الأليمة في الشمال الغربي، ينبغي ألا ننسى الشمال الشرقي. إن ما مجموعه ٢,٥ مليون نسمة من أصل ٤,١ ملايين نسمة يعتمدون على المساعدات الإنسانية. فمن الضروري إيصال المساعدات الإنسانية بأمان واستدامة ومن دون عوائق. وكما سمعنا في المجلس في الأسبوع الماضي، يجب أن تتبع الأقوال بأفعال.

وندعو النظام السوري وروسيا إلى كفالة حماية المدنيين والامتثال للقانون الدولي الإنساني. وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار يلتزم به الجميع، وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية بصورة كاملة إلى جميع المحتاجين. ولا يمكن التوصل إلى حل مستدام إلا بإحراز التقدم السياسي، على النحو الذي اتفق عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولا يوجد حل عسكري مستدام. فيجب أن يتوقف الهجوم الذي يشن حاليا في إدلب.

وأود أن أقول، بصفتي الوطنية، أنني أضم صوتي إلى أولئك الذين يشعرون بقلق عميق إزاء التصعيد الأخير والهجوم الذي شنته قوات النظام السوري على مركز مراقبة تركي فأدى إلى مقتل عدد من أفراد القوات المسلحة التركية. وأود أن أشدد على أن هذا التصعيد غير مقبول.

**السيد زناتي** (تونس): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك، على إحاطتيهما.

منذ جلسة المجلس في الأسبوع المنقضي بشأن سورية (انظر S/PV.8707 و S/PV.8708)، لا يزال العنف والإرهاب في إدلب يتواصلان ويزدادان شدة، على الرغم من دعوات العديد من الدول من داخل هذا المجلس إلى وقف التصعيد العسكري وعودة التهدئة.

ويساورنا بالغ القلق إزاء المؤشرات حول تفاقم الأوضاع الإنسانية للسكان شمال غرب سورية جراء التصعيد، مع تواصل سقوط ضحايا مدنيين في إدلب وما جاورها ونزوح أكثر من مليون شخص والتقارير الواردة عن إمكانية تفشي الأمراض وقصور المساعدات والخدمات الإنسانية والطبية لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

وتجدد تونس إدانتها للهجمات التي تستهدف المدنيين أيا كان مصدرها، ولا سيما تلك التي تشنها التنظيمات الإرهابية المدرجة على قائمة مجلس الأمن، وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي من أجل ضمان حماية المدنيين في جميع الأوقات وتأمين المساعدة الآمنة والمستدامة وغير المعرقلة للمحتاجين.

تظل الأولوية العاجلة في إدلب تتمثل في وقف إطلاق النار والتزام الأطراف كافة بضبط النفس وتعزيز مقومات التهدئة، وفقا للتفاهمات التي لا تزال سارية المفعول.

ونهيب بالجهات الضامنة للعمل بشكل متضافر من أجل توفير مناخ التهدئة في منطقة تخفيف التوتر ومنع تجدد الاشتباكات، حتى تتسنى عودة الأمن والاستقرار في جميع أرجاء سورية. ونعتقد أن التفاهمات حول التهدئة في إدلب، رغم أهميتها، تظل حلولا مؤقتة طالما أنها لم تتطرق إلى حل عملي مشترك يستثني الجماعات الإرهابية في إدلب ويكفل إنهاء وجودها في المنطقة.

ونذكر بأنه لا يمكن لمسار العملية السياسية أن يتقدم من دون توفير ظروف الهدوء والاستقرار في كامل سورية وتعزيز الثقة بين الأطراف. ونجدد التذكير بأن قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) نص على الصلة الوثيقة بين وقف إطلاق النار والعملية السياسية الموازية في سورية. وندعم في هذا الإطار جهود مبعوث الأمين العام إلى سورية وجهود كل الأطراف الفاعلة من أجل تحريك العملية السياسية في جنيف.

ولا يسع وفد بلدي إلا أن يؤكد مجددا أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة في سورية. والسبيل الوحيد لإنهاء المعاناة الإنسانية للشعب السوري يكمن في المضي قدما في مسار التسوية السياسية وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بقيادة سورية وملكية سورية وبرعاية الأمم المتحدة، من خلال اتفاق الأطراف السياسية والمدنية السورية على دستور جديد يكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة، بما يلبي تطلعات الشعب السوري المشروعة إلى الحرية والكرامة ويحفظ وحدة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها ويسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

**السيد وو هايتاو** (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما، وتعرب عن تقديرها للجهود التي تبذلها المنظمة للنهوض بالعملية السياسية السورية وتحسين الحالة الإنسانية في البلد. إن السبيل الوحيد لإنهاء النزاع في سورية هو التوصل إلى تسوية سياسية. فينبغي للأمم المتحدة أن تواصل دفع العملية السياسية السورية قدما، وفقا لمبدأ الملكية السورية والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

لقد زار المبعوث الخاص بيدرسن سورية الأسبوع الماضي، وأجرى محادثات مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السوري، السيد المعلم. والصين تدعم المبعوث الخاص في جهوده الرامية إلى تعزيز الاتصال بالحكومة السورية وإلى الاستجابة لنداءاتها المشروعة. وينبغي الحفاظ على استقلالية عمل اللجنة الدستورية. وينبغي ألا تخضع للتدخل الخارجي، كما ينبغي عدم فرض إطار

زمني محدد مسبقا بشكل مصطنع. وينبغي أن تترك مسألة إيجاد مخرج من الأزمة للشعب السوري. وينبغي لأعضاء اللجنة الدستورية أن يظهروا الإرادة السياسية وأن يشاركوا في الحوار بنشاط، بروح من التوافق، في جهد متضافر للحفاظ على سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

إن الوضع المعقد في شمال غرب سورية هو مسألة أمنية وإنسانية، على حد سواء، يمكن إرجاعها إلى الوقت الذي سيطر فيه الإرهابيون على إدلب. ويجب القضاء بحزم على التنظيمات الإرهابية المدرجة في قائمة الجزاءات، وفقا لقرارات المجلس والقانون الدولي، باستخدام المعايير المتفق عليها. وينبغي التدقيق في الأسلحة التي يتم جمعها في سياق مكافحة التنظيمات الإرهابية من أجل التحقق من مصدرها، كما ينبغي القضاء على القنوات المستخدمة لتزويد التنظيمات الإرهابية بالأسلحة. وينبغي إنشاء قاعدة بيانات للمقاتلين الإرهابيين الأجانب من أجل معالجة هذه المشكلة. وينبغي أيضا اتخاذ تدابير لمنعهم من الفرار إلى بلدان ومناطق أخرى لمواصلة أنشطتهم الإجرامية.

وتدعم الصين الأمم المتحدة في مساعدة المدنيين المشردين. ونأمل أن تواصل الأطراف المعنية السعي إلى إيجاد حل شامل وطويل الأجل لمسألة إدلب من خلال الحوار والمفاوضات. وتشعر الصين بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية على نحو عام في سورية بسبب سنوات من الحرب وتدمير الهياكل الأساسية والجزاءات الاقتصادية وأسباب أخرى. إن الظروف المعيشية للشعب السوري سيئة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزود الأمم المتحدة بما يكفي من التمويل والموارد لضمان توفير الإمدادات الإنسانية للمحتاجين في جميع أنحاء سورية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يدعم الحكومة السورية في جهودها لتعمير المناطق التي تتسم بحالة أمنية مستقرة نسبيا، بغية إصلاح المساكن وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية وإصلاح المرافق الطبية والتعليمية وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب. وهذا هو السبيل الوحيد لتمكين المزيد من أبناء الشعب السوري من الخروج من بيئة الحرب والبدء تدريجيا حياة مستقرة ومنظمة.

**السيد نيبنزيا** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيد مارك لوكوك والسيد غير بيدرسن على إحاطتيهما.

نناقش اليوم في مجلس الأمن مرة أخرى الحالة في سورية. وقد ناقشناها مرتين في يوم واحد فقط، في ٢٩ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8707 و S/PV.8708)، وناقشناها أمس. ومن المقرر عقد جلستين أخريين في ١٩ و ٢٧ شباط/فبراير. وهناك جلسات منتظمة، فضلا عن الجلسات غير المخطط لها مثل اليوم. وقد صارت الجلسات غير المخطط لها الآن متكررة. ومن المصادفات الغريبة أنها تُنظم في الوقت الذي يتعرض فيه الإرهابيون في الجمهورية العربية السورية للتهديد وتستعيد الحكومة السورية سيطرتها على أراضيها الوطنية. وأذكر بأن هؤلاء الإرهابيين يقر مجلس الأمن بأنهم كذلك. إننا نتكلم عن الأراضي ذات السيادة لسورية وعن المقاتلين الإرهابيين، الذين تشكل محاربتهم حقا وواجبا لحكومة أي بلد.

وخلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، استولى إرهابيو ”هيئة تحرير الشام“ على منطقة تخفيف التوتر في إدلب وكثفوا غاراتهم. وفي نهاية العام الماضي، سُجل أكثر من ١ ٤٠٠ هجوم استخدم فيها هؤلاء المقاتلون الدبابات والرشاشات ومدافع الهاون ونيران المدفعية. وخلال الساعات الأربع والعشرين الماضية، وقعت ٣١ حادثة من حوادث إطلاق النار في محافظات اللاذقية وإدلب وحماة. وجميع هذه البيانات متاحة على الموقع الشبكي لوزارة الدفاع الروسية. ونقوم بنشر النشرات ذات الصلة بانتظام، ولكن بعض الزملاء غير مهتمين بها على ما يبدو. والواقع أننا نتكلم عن السوريين الموجودين في الأراضي التي تسيطر عليها دمشق. وبعض زملائنا يعتقدون أن هؤلاء السوريين ليسوا بالسوريين الذين ينبغي أن نتكلم عنهم. كما أن المعلومات التي تقدمها

البعثة الدائمة لسورية لدى الأمم المتحدة والتي تقدم تقارير بانتظام عن الضحايا المدنيين لا تحظى بالاهتمام.

غير أنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لسد الثغرات الواردة في ملاحظات زملائي، وكذلك في تقارير الأمم المتحدة. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ وأوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، قُتل ٤٢ مدنياً، من بينهم خمسة أطفال، وجُرح ٩٢ شخصاً، من بينهم ٣٠ طفلاً. وقد حدث ذلك أساسا في محافظة حلب. وأُبلغ عن وقوع أكثر من ١ ٠٠٠ هجوم في الأسبوعين الأولين من كانون الثاني/يناير. وقد ارتفع بالفعل عدد المدنيين والأفراد العسكريين السوريين الذين قتلوا أو أصيبوا إلى المئات.

ولم تحظ بأي اهتمام الحالات الأخيرة التي دمر فيها الإرهابيون الهياكل الأساسية المدنية بالقرب من حمص. ولحقت أضرار مادية بمجمع النفط والغاز في سورية. وبدلاً من التباهي بتسييس تعمير البلد بعد انتهاء النزاع، سيكون من الأفضل رفع الجزاءات وإعادة السيطرة على حقول النفط إلى السوريين، وليس نهب الثروة الوطنية السورية بذريعة حمايتها. فذلك سيسهم إسهاما حقيقيا في تحسين الحالة الإنسانية للسوريين.

وقد قال وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد بومبيو، في بيانه الصحفي المؤرخ ٤ شباط/فبراير:

(تكلم بالإنكليزية)

> ”تدين الولايات المتحدة مرة أخرى الاعتداءات المستمرة التي لا مبرر لها والوحشية على شعب إدلب من جانب نظام الأسد وروسيا وإيران وحزب الله“.

(تكلم بالروسية)

وهو لا يقول ”الشعب في إدلب“، بل ”شعب إدلب“. إن إدلب ليست بلداً بل محافظة سورية لا يوجد فيها مواطنو إدلب، بل مواطنين سوريون أخذوا رهائن من قبل الإرهابيين المنتشرين على نطاق واسع. كما أشار وزير الخارجية إلى الهجمات الوحشية في إدلب، وهو أمر سنعود إليه لاحقاً.

وخلال عملية مكافحة الإرهاب التي ينفذها الجيش السوري، قُتل أكثر من ٤ ٠٠٠ مقاتل، ودُمرت ١٧ دبابة ومدفع هاون ومركبة محوّرة. وفي هذا الصدد، من المحير أن بعض الدول الغربية تريد أن تصور الجماعات الإرهابية في إدلب على أنها معارضة معتدلة. وقد أصبحنا نسمع مؤخرا بصورة أكثر تواترا ملاحظات عن أن ”هيئة تحرير الشام“ ليست سيئة جداً أوأنها لا تشكل تهديداً حقاً. ويدلي بهذه الملاحظات ممثلون رسميون لبعض البلدان التي دعت إلى عقد جلسة اليوم.

كما أن لدينا أسئلة بشأن الدعوات إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، رغم أن الفقرة ٨ من القرار تنص بشكل صريح على أن هناك حاجة إلى مكافحة الإرهاب، وهي نقطة سنعود إليها أيضا. ومن المؤسف وقوع خسائر مأساوية في الآونة الأخيرة في صفوف الأفراد العسكريين الروس والأتراك. وتستمر الهجمات بطائرات مسلحة مسيرة من دون طيار على القاعدة الجوية الروسية في حميم. وهذا يدل مرة أخرى على الصعود غير المقبول للمقاتلين في منطقة إدلب الذين يتمتعون بإفلات كامل من العقاب.

وبالنظر إلى تصاعد الحالة، نواصل التعاون مع تركيا من أجل تفادي التضارب وتخفيف حدة التوترات. وتجري اتصالات بهذا الخصوص بين الرئيسين ووزيري الخارجية والأجهزة السياسية والعسكرية في البلدين. وسنواصل هذا التفاعل ولن نسمح لأي طرف ببث بذور الشقاق. وينطبق الشيء نفسه على التعاون في إطار صيغة أستانا، التي نعمل فيها مع تركيا وإيران لتعزيز العملية السياسية.

ونود أن نوضح أن الاتحاد الروسي ملتزم التزاما راسخا بقواعد القانون الدولي الإنساني، حيث يجري اختيار أهداف الجيش الروسي بعد تحليل دقيق بالاعتماد على أدوات الاستطلاع

المحمولة جوا والمعلومات المتاحة في الميدان. والأعمال العسكرية متناسبة وتمييزية بطابعها، وهو ما يتضح من العدد الصغير من الأهداف المتأثرة من بين العدد الإجمالي للأهداف الأرضية في منطقة العمليات.

وأود أيضا أن أبلغ المجلس بأن الإرهابيين يحولون عمدا الأهداف المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، مستغلين ستار مركز الحماية الذي تتمتع به، إلى مواقع قتالية لهم، منتهكين بذلك اتفاقيات جنيف. وآخر مثال على ذلك هو استيلاء الإرهابيين على مستشفى إدلب المركزي في ٢٩ كانون الثاني/يناير، والذي أُعلن عنه في بيان صحفي صادر عن المنظمة غير الحكومية التي تُشغل ذلك المستشفى.

وأود أن أُذكر أولئك الذين يتحدثون عن الهمجية بنتائج عملياتهم في الرقة والموصل وهاجين والباغوز فوقاني. ولحسن الحظ، فإن الأمم المتحدة قد نشرت المعلومات ذات الصلة. وعلى سبيل التذكرة، كان هناك أكثر من نصف مليون شخص قبل العملية يقطنون الموصل، التي استولى عليها تنظيم ''الدولة الإسلامية في العراق والشام''. وقُتل ما بين ٧ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ منهم في غارات جوية وأصيب عشرات الآلاف بجروح. ووفقا لبرنامج مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الذي قام بتقييم ظروف السكن مباشرة بعد العملية، دمرت الضربات الجوية ونيران المدفعية أكثر من ٩٠ في المائة من جميع المباني السكنية في شرقي الموصل - ٩٠ في المائة. فهل هذا مثال على الانتقائية التي نتلقى الوعظ بشأنه اليوم، أم أن الزملاء سيحاولون إثبات أن جميع مستشفيات الموصل وعياداتها ومرافقها التعليمية كانت ضمن الـ ١٠ في المائة من المباني المتبقية - وبالتالي لم تتعرض للهجوم؟ وبالمناسبة، كم عدد الجلسات العلنية للمجلس بشأن هذا الموضوع أو المؤتمرات الصحفية التي عقدت بشأن ذلك؟ ولا داعي للتحقق من ذلك، إذ لم تعقد أي جلسة أو مؤتمر صحفي، ولم تكن هناك أي لجان تحقيق تابعة للأمم المتحدة في ذلك الصدد أيضا.

والعملية في الرقة ربما أجريت بصورة مختلفة، ولكن هل استُخدمت مدافع الهاون لاستهداف ''الأشرار'' فحسب، ومن ثم فإن البنية التحتية المدنية لم تُمس؟ كلا، فقد دُمرت المدينة تماما حتى سويت بالأرض. دعونا نسأل العاملين في المجال الإنساني الذين دخلوا الرقة مباشرة بعد قوات التحالف عن عدد المستشفيات التي بقيت تعمل في المدينة بعد انتهاء العملية؟ وقد أجاب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على هذا السؤال في تقاريره - لم يكن هناك شيء من ذلك. وسيتعين إعادة بناء المرافق الطبية من الصفر. كم عدد المدنيين الذين ماتوا هناك أو تُركوا تحت الأنقاض؟ قيل لنا آنذاك إنه كان من الضروري مكافحة الإرهابيين. ولا نذكر أنه كانت هناك أي دعوات إلى وقف إطلاق النار على مستوى البلد أو وقف للأعمال العدائية أو هدنة.

وفيما يتعلق بموضوع الجغرافيا، أود أن أُشرح للمجلس درسا في الجغرافيا. قبل بدء العملية في عام ٢٠١٦، كان عدد سكان الرقة ٢٢٩ ٠٠٠ نسمة، أي ما يقرب من نصف سكان إدنبرة. وبعد انتهاء العملية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، كان عدد السكان ٣ ٠٠٠ شخص، وفي نهاية عام ٢٠١٨، بلغ عددهم ١٦٥ ٠٠٠ شخص. أين ذهب ٥٥ ٠٠٠ من سكان الرقة؟ فهل تعتقدون أنهم فروا جميعا؟ أعتقد أنكم مخطئون.

يمكننا أيضا أن نلقي نظرة فاحصة على أنشطة قوات التحالف في أفغانستان أو في الصومال. وبصفة عامة، قد يبدو أن هناك فرصا غير محدودة لمجلس الأمن لعقد جلسات وللقائمين على صياغة القرارات المتعلقة بالشأن الإنساني لتوجيه طاقتهم. مع ذلك، وطالما لا يتخذ أي إجراء فيما يتعلق بالعديد من الحالات تلك ومن سمحوا بحدوثها انطلاقا من مبدأ أورويل بأننا جميعا متساوون أمام القانون ولكن البعض أكثر مساواة من غيرهم، فإن أي نقد يوجه إلى سورية وروسيا ليس إلا مهزلة. علاوة على ذلك، فإن هذه المهزلة لا تستند سوى إلى مشاركات

مشكوك فيها على وسائل التواصل الاجتماعي وتقارير مراقبين مجهولي الهوية على أرض الواقع – والأفضل في هذه الفئة بعض مستمعي الراديو الغامضين الذين يعترضون الرسائل اللاسلكية المشفرة بين الطيارين والقواعد الجوية، على ما يبدو عن طريق أجهزة الاستقبال المنزلية للبث الإذاعي. وقد فندت وزارة الدفاع الروسية ما جاء في هذا المقال. ونحن قرأناه، ولكن لا يسعنا إلا أن تتملكنا الدهشة إزاء جهل مثل هذه التقارير.

ومع ذلك، ثمة شيء آخر يحزننا أشد الحزن. ففي غمرة سعيهم إلى تحقيق هدف وقف هجوم القوات الحكومية ضد الإرهابيين، نسي القائمون على هذه الحملة الساخرة أهم شيء – أن القانون الدولي الإنساني قد وضعته البشرية كوسيلة للسلام، وليس كأداة للحرب، وأداة للحرب والدعاية العسكرية.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بلجيكا.

فيما يتعلق بالعواقب الإنسانية لهجوم إدلب، تكلم ممثل ألمانيا أيضا باسم بلجيكا كمشارك في صياغة القرارات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية. ولذلك سأقصر بياني على عدة ملاحظات تتعلق بالبعد السياسي.

أولا، إننا نشعر بقلق عميق إزاء التصعيد العسكري الجاري. فلنكن واضحين – نحن ندعم الحرب ضد الإرهاب، لكن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعفي الأطراف من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والحيطة والتناسب.

ثانيا، يوضح الموقف، للأسف، أن تفويض العمل على تحقيق وقف لإطلاق النار إلى صيغة أستانا لم ينجح. ومن بين العديد من عمليات وقف إطلاق النار التي فشلت، لم يدم آخرها سوى يومين. وتشكل الأزمة، وخاصة خطر أي سوء تقدير محتمل ناتج عن الاشتباكات بين مختلف الأطراف، تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين.

علاوة على ذلك، فقد شاهدنا هذا الفيلم عدة مرات، وللأسف، نعرف نهايته جيدا. فالمدنيون هم من يعاني من العواقب. لذلك، ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ونتوقع ألا تدخر الأمم المتحدة، ولا سيما المبعوث الخاص، جهدا لاستعادة الهدوء. وندعو إلى وقف الأعمال القتالية على المستوى الوطني، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وإلى إيجاد حل تفاوضي للتصدي بشكل مستدام للتحديات المعقدة في شمال غرب البلد وسوريا ككل. إن الطريق الوحيد المؤدي إلى الاستقرار هو التوصل إلى حل سياسي موثوق به وشامل تيسره الأمم المتحدة، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ثالثا، إن قصف المناطق الحضرية يدمر المنازل والمدارس والمستشفيات وشبكات توزيع الكهرباء والمياه، إلى جانب أثره المدمر على المدنيين. كيف يمكن للسلطات السورية أن تقصف هذه البنية التحتية في المناطق الحضرية، وفي الوقت نفسه تتوقع من المجتمع الدولي أن يدفع تكاليف إعادة الإعمار؟ وأؤكد مرة أخرى أنه، تمشيا مع سياسة شركائها الأوروبيين، لن تشارك بلجيكا في عملية التعمير بدون وجود أساس متين لحل سياسي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): طرح بعض الزملاء عليّ خلال بياناتهم أسئلة هامة، وأنا مستعد للإجابة عنها بعد الانتهاء من بياني، إذا سمحت الرئاسة بذلك.

كنا قد نقلنا لعناية مجلس الأمن على مدى ثماني سنوات أن هناك فيلا هائجا يشوه المشهدين، السياسي والإنساني، في بلادي بقصد الإساءة لحكومة بلادي والتشهير بها وشيطنتها في نهاية المطاف، تمهيدا لمشهد تصعيدي آخر قد يأتي لاحقا في أذهانهم. اليوم، فهمت من عاصمتي أن بعض المنظمات الدولية

غير الحكومية التي تعمل في الحقل الإنساني في سوريا، ومنها على سبيل المثال، المجلس الدانمركي للاجئين ووكالة السبتيين للتنمية والإغاثة وغيرهما، تواجه مشكلة في تحويل الأموال المخصصة للأنشطة الإنسانية في سوريا. هذه المشكلة بدأت في تموز/يوليه الماضي. تسعى تلك المنظمات لإيجاد طرق بديلة لتحويل الأموال. ولكن يتم دائما إيقاف هذه التحويلات من قبل المصارف الوسيطة في أوروبا وفي نيويورك، سواء تمت عملية التحويل باليورو أو بالدولار، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على برامج تلك المنظمات الإنسانية وعلى قدرتها على التخطيط لبرامج ومشاريع إنسانية أخرى خلال العام الجاري. هذا مثال على المشهد الحقيقي الذي يجري في بلادي بحق منظمات دولية غير حكومية غربية – أوروبية وأمريكية. لكن لا أحد يرى هذا المشهد، أو لا أحد يريد أن يرى هذا المشهد. هناك مشكلة إدمان على مشهد أحادي وحيد يريد البعض أن يراه. أما المشهد العام، فهو أمر غير محبذ في هذا المجلس.

على كل حال، أتوجه بداية بالشكر لوفود الدول الداعية لهذه الجلسة الطارئة على ما أبدته من التزام قوي في إحاطاتها الإعلامية اليوم بأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وهو ما تجلى في إدانة الزملاء من ممثليها الحازمة لأعمال العدوان والاحتلال والنهب والسرقات الموصوفة التي يقوم بها النظام التركي ضد بلادي.

كما نشكر هذه الوفود على المبادرات والخطوات التي اتخذتها لإعلاء قيم الميثاق والقانون الدولي من خلال إرغام النظام التركي على وقف دعمه للإرهاب، كما نشكر هذه الوفود على المبادرات والخطوات التي اتخذتها لإعلاء قيم الميثاق والقانون الدولي من خلال إرغام النظام التركي على وقف دعمه للإرهاب ووقف استقدام ميليشياته العثمانية الانكشارية الجديدة من اليوغور والأوزبك والتركستان والشيشان والتركمان والكازاخ والطاجيك والقيرغيز والأعراب لتوطينهم داخل الأراضي السورية المجاورة لتركيا بعد تهجير سكانها السوريين منها وإجراء تغيير ديموغرافي فيها يذكرنا بجرائم إسرائيل بحق الفلسطينيين. وشكرا جزيلا لهذه الوفود والتصدي بشكل حازم للعمليات التي يقوم بها النظام التركي لنقل آلاف ”الإرهابيين المعتدلين“ المعدلين وراثيا لكنهم مسلحون وكذلك المرتزقة إلى ليبيا ومنها إلى أوروبا وأفريقيا وغيرهما.

نشكر أيضا وفود الدول التي دعت إلى عقد هذه الجلسة لحرصها على تمكين مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤولياته بمهنية ومصداقية من خلال إدانة الاحتلال الأمريكي لأجزاء من أراضي بلادي، ومن بينها منطقة التنف التي يقع ضمنها مخيم الركبان، ولرعاية قوات الاحتلال الأمريكية لتنظيم مغاوير الثورة الإرهابي في تلك المنطقة والذي لم تقتصر جرائمه على سكان الركبان بل تجاوزتهم لتطال المدنيين الآمنين في محافظة السويداء كما أوضحت لكم في بياني الأخير.

والشكر موصول أيضا لتكرم الدول الداعية إلى هذه الجلسة لإدانة الوجود اللاشرعي لقوات بلادها فوق أجزاء من أراضي بلادي، وعلى مطالباتها المحمومة بإلزام قوات احتلالها الثلاثي بسحب قواتها وحل الميليشيات العميلة لها والتعويض عما دمرته من بنى تحتية وعما نهبته هي والميليشيات والتنظيمات الإرهابية العميلة لها من نفط وغاز وقمح وآثار وأملاك لا تعد ولا تحصى للسوريين.

نشكر وفود الدول الداعية لهذه الجلسة لما تمارسه من ضغط ودبلوماسية نشطة لاعتماد قرار وفق الفصل السابع من الميثاق لإدانة الاعتداءات الإسرائيلية على بلادي، والتي كان آخرها فجر اليوم من فوق الجولان السوري المحتل والتي تزامنت في تحالف استراتيجي إسرائيلي – تركي وتنسيق عالي المستوى بينهما، مع إدخال النظام التركي مزيد من قواته العسكرية وآلياته الثقيلة إلى إدلب عبر ما يسميه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالمعابر الإنسانية، وذلك بهدف عرقلة جهود الدولة السورية

وحلفائها لإنهاء تحكم الإرهابيين بمواطنيها في إدلب وإعادة الحياة إلى طبيعتها في تلك المناطق.

وأنقل إلى عناية رئيس مجلس الأمن وإلى السادة الزملاء أعضاء المجلس أنه قد جرى اليوم قبل ساعات اجتماع في مطار تفتناز القريب من حلب بين جبهة النصرة والقوات التركية، بين جبهة النصرة التي أدرجتموها ككيان إرهابي على قوائمكم والقوات التركية التي تحتل جزءا من بلادي. وشاركت القوات التركية اليوم مع جبهة النصر في هجوم على منطقة النيرب في حلب أيضا. هذه معلومات نتركها لعنايتكم لتقييمها.

نشكر وفود الداعية لهذه الجلسة لسعيها لتوحيد صف المجلس لفرض تطبيق قراراته المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وهي بالعشرات، ودعم جهود الدولة السورية وحلفائها لمكافحة الإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتطهير أراضي بلادي من شرورهم وإلزام الدول الأعضاء المعنية، ولا سيما الأوروبية منها باستعادة رعاياها منهم دون إبطاء.

كما نشكر وفود الدول الداعية لهذه الجلسة على التزامها اللامحدود بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وحرصها الإنساني على الشعب السوري، والذي تجلى في رفضها للتدابير القسرية أحادية الجانب التي تمثل إرهابا اقتصاديا وعقابا جماعيا للشعوب. وهو أمر افتخر به بعض الزملاء في حديثهم. والشكر الجزيل أيضا لموظفي الأمانة العامة على لاطلاعهم الحثيث ومتابعتهم الدؤوبة لـ ٩٠٠ رسالة رسمية زودناهم بها منذ بدء ما اصطلح على تسميته بالأزمة في سوريا.

اعذرني، فقد خيل لي للحظات أننا في حضرة مجلس الأمن الذي أنطنا به بموجب المسؤولية الأساسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين، وليس في هذا المجلس الذي تسعى حكومات بعض الدول الدائمة العضوية فيه لتحويله لمنبر لحلف الناتو وتستغله للتحرض على بلادي ومحاولة الإساءة لها وممارسة شتى أنواع الضغوط على الدولة السورية، بما في ذلك من خلال دعوتها بشكل هستيري لجلسات متكررة حول الوضع في بلادي، ومطالبتها للأمانة العامة بتقرير تلو التقرير وإحاطة تلو الإحاطة خدمة لأهدافها التدخلية العدوانية. وقد استمعتم كلكم اليوم إلى مداخلة الزميلة ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، عندما قالت بأن تركيا حليف لها في حلف الناتو. إذن نحن نحن لسنا في مجلس الأمن وإنما في من يحاول استخدام هذا المجلس كمنبر لحلف الناتو. هذا تهديد غير مقبول أن يقال في داخل هذا المجلس القاعة أن الولايات المتحدة الأمريكية تحمي تركيا من انتهاكها لأحكام الميثاق ومخالفته لمبادئ القانون الدولي.

يؤكد وفد بلادي أن سعي بعض الدول لفرض أجندات حلف الناتو على مجلس الأمن من شأنه تقويض مصداقية هذا المجلس وإسقاط كل الذرائع التي يستخدمها البعض لشيطنة الدولة السورية ولتوفير الغطاء السياسي والعسكري لجرائم أعضاء هذا الحلف، بما فيهم النظام التركي بحق بلادي.

ألا تذكرون أيها السادة إعلان أردوغان بتاريخ ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، أي قبل ثماني سنوات أنه سيصلي مع التنظيمات الإرهابية الموالية له قريباً في الجامع الأموي في دمشق، قبل ثماني سنوات؟ ألا يؤشر هذا التصريح على نوايا عدوانية مسبقة وإعلان حرب على بلادي؟ قبل ثماني سنوات. ما هو رأي أعضاء حلف الناتو لو قال قائل لهم أنه يعتزم احتلال تركيا والصلاة في الجامع الأزرق في اسطنبول أو احتلال إحدى عواصمكم والصلاة في أشهر دور عبادتها، ماذا سيكون رأي حلف الناتو؟

إن ما عرضناه من خيال حول مواقف بعض الدول الأعضاء في هذا المجلس هو خيال مشروع لأنه يستند إلى إيماننا بأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي، بينما تستند ممارساتهم وواقعهم هم إلى تقويض أحكام الميثاق والتلاعب بمبادئ القانون الدولي.

لقدكانت حكومات الدول الغربية واضحة في سعيها لتدمير بلادي ونشر الفوضى الخلاقة ونهب ثروتنا وتصفية حساباتها

القديمة معنا. وحددت صراحة الأدوات التي ستستخدمها لهذه الغاية. وهاهي مذكرات ساسة هذه الدول وفضائح وثائق ويكيليكس حافلة بما يؤكد وجاهة ما نقول.

بناء على ما سبق، نؤكد أن تحسين الوضع المعيشي والإنساني في سوريا وإنجاز الحل السياسي يقتضيان أولا وقبل كل شيء، مراجعة حكومات الدول الغربية المعادية لبلادي لسياساتها واعتماد مقاربات تستند إلى مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق، وتضع حدا لأعمال العدوان والاحتلال والإكراه والاستثمار في الإرهاب وتضمن احترام وسيادة ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية ودعم جهود الدولة السورية وحلفائها لمكافحة الإرهاب، لأن هذا وهو الحق والواجب الذي لن نتوانى عن الاضطلاع به لتحرير إدلب وكل شبر من سوريا، كما كان عليه الحال عند تحريرنا لأحياء حمص وشرق حلب والغوطة وشرق سوريا وغيرها. فإدلب هي جزء من الأراضي السورية وأي وجود عسكري غير شرعي فيها تتحمل المسؤولية عنه الدولة التي يحمل أولئك الجنود جنسيتها.

أثار البعض ضرورة أن نعلن وقفا فوريا لإطلاق النار. مع من تريدون إعلان وقف إطلاق النار؟ قولوا لنا. مع الكيانات التي اتفقتم أنتم على إدراجها ككيانات إرهابية في مجلسكم هذا، مع جبهة النصرة، مع هيئة تحرير الشام؟ مع من تريدون عقد اتفاق وقف إطلاق النار؟ قولوا لنا، مع الكيانات التي اتفقتم أنتم على إدراجها ككيانات إرهابية، في مجلسكم هذا، مع جبهة النصرة، مع هيئة تحرير الشام. مع من تريدون عقد اتفاق لوقف إطلاق النار؟ أما آكلي لحوم البشر الذين أدرجتم أيضا المئات منهم على قوائمكم كأفراد من كإرهابيين. كيف يمكن أن نعقد اتفاقات مع كيانات إرهابية أنتم وافقتم على توصيفها بأنها كيانات إرهابية.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى اختتام كلمته. الوقت المعتاد للتكلم هو خمس دقائق، وقد مر ما يقرب من ١٥ دقيقة الآن.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد نيبنزيا** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نناقش اليوم مسألة الحالة في سورية، على نحو ما طلبت وفود ثلاثة بلدان. ومناقشة اليوم تؤثر تأثيرا مباشرا على الجمهورية العربية السورية. وهذه ليست مناقشة مفتوحة اليوم يأخذ فيها الكلمة ١٢٠ عضوا في الأمم المتحدة. وقاعدة مدة الخمس دقائق ليست حتى قاعدة؛ إنها توصية. والمتكلم الذي لديه الكلمة هو ممثل البلد الذي تُناقش حالته في مجلس الأمن. ولذلك ليس من الصواب وقف بيانه بالاستناد إلى الحدود الزمنية أو أي سبب مصطنع آخر. وبصفتكم رئيس مجلس الأمن، سيدي، أعتقد أنه ينبغي لكم إبداء الاحترام للممثل الذي يدلي ببيان باسم البلد الذي ينظر مجلس الأمن في حالته حاليا.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة مرة أخرى لممثل الجمهورية العربية السورية، ولكنني أدعوه إلى اختتام بيانه بأسرع ما يمكن.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): أعلنت الحكومة السورية وحلفاؤها على مدى السنوات الأخيرة ١٧ هدنة، شيء شبيه بوقف إطلاق النار – ١٧ هدنة – وكان في كل مرة، بعد إعلان الهدنة بساعات يتم نقض هذه الهدنة من قبل المسلحين بتعليمات من مشغليهم في أنقرة والدوحة وأماكن أخرى. لذلك، طرحت السؤال، أننا في ضوء التجربة وبعد إعلان هدنة ١٧ مرة، وتم نقض هذه الهدنات – يعني تم نقض وقف إطلاق النار من قبل آكلي لحوم البشر في الطرف الآخر – الذين كانوا يقصفون حلب يوميا بالقذائف ويقتلون عشرات المدنيين. لكن لم يدعو أحد في هذا المجلس إلى اجتماع طارئ لمناقشة قصف حلب من قبل الإرهابيين. لا، قصف حلب من قبل الإرهابيين، حلال، لكن قصف إدلب من قبل الجيش السوري للقضاء على الإرهابيين الذين يقطلقون القذائف على حلب، حرام.

على كل حال، نحن فتحنا ثلاث معابر إنسانية منذ أكثر من شهرين، لخروج المدنيين – مواطنينا، أبنائنا، أولادنا – من إدلب إلى المناطق الآمنة الت يتخضع لسيطرة الحكومة السورية. ثلاث معابر إنسانية، وطبعا الهلال الأحمر السوري موجود والحلفاء الروس موجودين على الأرض، وكلهم يشاهدون المنظر، لكن الإرهابيين – المنظمات الإرهابية – في إدلب لم يسمحوا للمدنيين بالخروج، وكانوا يقتلون كل من يحاول الخروج، قتلوا العشرات من أبنائنا في إدلب ممن كان يحاولون الخروج من إدلب.

أنا لا أريد أن أطيل، نزولا لرغبتك، سيدي الرئيس. ولكن، كما قلت لك، إذا كان هناك من يريد أن يسمع الإجابة على أسئلته التي وجهها إلي، فأنا جاهز للرد.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد سينيرلي أوغلو** (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم الهامة. وأود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما بشأن الحالة الراهنة المثيرة للجزع في إدلب.

إن سورية موضوع نقاش في المجلس لما يقرب من عقد من الزمان الآن. وقد ناقش المجلس استخدام الأسلحة الكيميائية والجرائم التي يرتكبها نظام استبدادي ضد شعبه. وقد نوقشت بوصفها حربا أهلية وأزمة إنسانية سببها النظام الإرهابي لدولة فاشلة. وهو لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، لم يتغير شيء. بل على العكس، يتزايد خطر حدوث مزيد من التصعيد.

في ٣ شباط/فبراير، استهدف النظام، الذي تديره زمرة في دمشق تسيطر على بعض أجزاء من الأراضي السورية، القوات التركية عمدا، مما أسفر عن مقتل سبعة جنود أتراك ومدني واحد. وقامت القوات المسلحة التركية على الفور، دفاعا عن النفس، بالرد. وهؤلاء الجنود الأتراك موجودون في إدلب كجزء من المذكرة التي وقعتها تركيا وروسيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لتحقيق استقرار الحالة في إدلب والحفاظ على مركز إدلب كمنطقة من مناطق تخفيف التوتر.

وتم تنسيق جميع عمليات نشر القوات المسلحة التركية، بما في ذلك آخرها، مع السلطات الروسية. ولكن على الرغم من إخطاراتنا، فتح النظام النار على المواقع التركية في ٣ شباط/فبراير. ونتيجة لذلك، اضطررنا إلى نشر قوات إضافية لحماية مراكز المراقبة العسكرية التابعة لنا ومنع تصعيد الأعمال العدائية في إدلب، تمشيا مع المسؤوليات المنوطة بتركيا بوصفها ضامنة. وحتى اليوم، لا يزال مقاتلو النظام يحاصرون بعض مراكز المراقبة التابعة لنا. وحتى اليوم، كانت هناك عمليات قصف من قبل القوات الجوية للنظام.

منذ عام ٢٠١١، قتل مئات الآلاف من السوريين على يد النظام. وأصيب عدد لا يحصى من الجرحى أو تعرضوا للتعذيب أو الاحتجاز أو الاختفاء. وقد حوصر الملايين وحرموا من المعونة الإنسانية والطبية. ويستضيف بلدي ما يقرب من ٤ ملايين سوري. هذا ما يقرب من خُمس مجموع سكان سورية قبل بدء الصراع. كل هذا لأن الطاغية في دمشق رفض تلبية المطالب المشروعة للشعب السوري.

وأنشأت الجماعات الإرهابية دولا خاصة بها في الأراضي السورية لأن الطاغية في دمشق لا يريد أن يسمح للشعب السوري بالتمتع بحقوقه الأساسية. والآن، يريد أن يجر بلدي إلى حربه القذرة باستهداف القوات التركية عمداً. ولا يمكنني أن أشدد بما فيه الكفاية على النقطة التي تتمثل في أن تركيا تؤمن بحل سياسي في سورية وتعمل مع الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية تتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). بيد أن تركيا لن تتسامح أبدا مع الأعمال العدائية. إن أي عدوان عسكري

يستهدف المصالح الأمنية لتركيا والجنود الأتراك سيعاقب عليه بشدة.

ولن نتردد أبدا في استخدام حقنا في الدفاع عن النفس. أنا لا أرسم خطاً أحمر هنا. هذا تحذير. وكما أعلن الرئيس أردوغان، ينبغي أن ينسحب النظام من مواقعه الحالية حتى نهاية الشهر. ونتوقع من النظام ومؤيديه اتخاذ الخطوات الضرورية في ذلك الاتجاه، ونتوقع من جميع أصدقائنا وجميع أعضاء المجتمع الدولي المسؤولين احترام شواغلنا الأمنية المشروعة.

وفي إطار مذكرة سوتشي، اتفقنا مع روسيا على تحقيق استقرار الحالة في إدلب والحفاظ على مركز إدلب كمنطقة تخفيف للتوتر. كما اتفقنا على أنه سيجري تعزيز مواقع المراقبة التركية وأنها ستستمر في العمل. وبصفتها ضامنا للنظام، التزمت روسيا باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تجنّب العمليات العسكرية والهجمات العسكرية على إدلب، وأنه سيتم الحفاظ على الوضع الراهن القائم. غير أنه منذ أيار/مايو ٢٠١٩، ونتيجة لما لا يقل عن ٢ ٠٠٠ انتهاك لوقف إطلاق النار ارتكبته قوات النظام، قُتل أكثر من ١ ٥٠٠ مدني وشُرد نحو ٨٠٠ ٠٠٠ شخص. وقد بدأ مؤخرا جدا العمل بوقف جديد لإطلاق النار، في ١٢ كانون الثاني/يناير، عقب زيارة الرئيس بوتين لتركيا. ومنذ ذلك التاريخ، انتهك النظام وقف إطلاق النار أكثر من ٦٥٠٠ مرة، في تجاهل تام لجميع الاتفاقات المتعلقة بإدلب.

وكما أبلغت المجلس في مناسبات سابقة، اتخذت تركيا عددا كبيرا من التدابير لكفالة التنفيذ الكامل لمذكرة سوتشي، تمشيا مع المسؤوليات المبينة فيها. وفي غضون ذلك، يواصل النظام ومؤيدوه استخدام ذريعة مكافحة الإرهاب لمهاجمة إدلب. ونعلم جميعا أن الاستهداف المتعمد للمدنيين لا يؤدي إلا إلى زيادة التطرف. ومع وجود أكثر من ٣ ملايين مدني محشورين في أماكن قريبة، لا يمكن مكافحة الإرهاب لأن ذلك يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي الإنساني. والإيحاء بأن الملايين من المدنيين في إدلب هم من إرهابيي هيئة تحرير الشام يدعو للسخرية. ونعلم جميعا أن النية الحقيقية للنظام السوري ليست إنهاء الإرهاب. بل هي معاقبة شعبه وإسكات المعارضة السورية، ليس في إدلب وحسب ولكن أيضاً في الأنحاء الأخرى التي يسيطر عليها النظام. وقد قُتل نحو ١ ٦٠٠ شخص منذ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

وتتواصل اتصالاتنا مع السلطات الروسية على جميع المستويات، بما في ذلك على المستوى العسكري من خلال جهات الاتصال لمنع التعارض. ونتوقع أن تسفر تلك الاتصالات عن تجديد التزامنا بتفاهم سوتشي بشأن إدلب واستعادة الوضع الراهن فيها. وأود أن أشدد على أن تركيا لن تسحب قواتها ولن تتخلى عن أي مركز مراقبة.

التقيت مؤخرا بطبيب سوري. ولا يزال تصويره للوضع يرنّ في مسامعي. لقد مضى قائلاً:

”رأيت أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، ولكن المعاناة التي رأيتها في سورية لم يسبق لها مثيل. لقد تحولت إدلب إلى معسكر اعتقال ضخم“.

إن الأمر الذي ما فتئ النظام يسعى إلى تحقيقه في إدلب خلال الأشهر الأخيرة هو المرحلة الأخيرة من حملته لإبادة شعبه. فالمستشفيات والمدارس تتعرض للقصف العشوائي ويُقتل المدنيون بمن فيهم الأطفال الرضع. وتُفاقم درجات الحرارة التي تدنت إلى حد التجمد ونقص الوقود من احتياجات الأطفال والأسر المعرضين للخطر. وتضررت قدرة النظام الصحي بشدة في وقت تتزايد فيه احتياجات الرعاية الصحية بسبب التشريد والقصف. بيد أن الجهات المانحة تستجيب بطريقة غير كافية. ونحن بحاجة إلى استجابة عاجلة. وإذا كان هذا الوضع لا يُعتبر حالة طوارئ تستحق تمويلا إضافيا، فما الذي يستحق ذلك إذا؟

حتى قبل التصعيد الأخير، كان سكان إدلب أكثر الناس ضعفاً في سورية. فقد سبق أن شُردوا بالفعل مرات لا تحصى،

ملتمسين اللجوء من براميل النظام المتفجرة وغاراته الجوية وقصفه العنيف طيلة سنوات عديدة حتى الآن. وفي الشهرين الماضيين، أدى العنف الوحشي الذي يمارسه النظام إلى تشريد ما يقرب من ٠٠٠ ٦٠٠ شخص، ٨٥ في المائة منهم من النساء والأطفال. ومع سقوط القنابل، يواصل المدنيون التحرك نحو حدودنا. وقد تسبب هذا التصعيد في تدفق جماعي، مما أدى إلى سلسلة من ردود الفعل التي لا تؤثر على تركيا فحسب، بل أيضاً على ما وراءها. فهل العالم مستعد لمواجهة تكرار لأزمة اللاجئين في عام ٢٠١٥، عندما وصل أكثر من مليون شخص من سورية إلى أوروبا؟

ولا يزال أطفال إدلب يتحملون وطأة هذه المذبحة. وقد قُتل من الأطفال في تموز/يوليه ٢٠١٩ وحده عدد أكبر مما قتل منهم في عام ٢٠١٨. ويُشار إلى أي طفل سوري ميت في الأخبار على أنه ضحية لا غير، ولكنه في إدلب له اسم سواء كان فتى أو فتاة، ويُدفن مع الجثة الأحلام بسورية تنعم بالسلام. ويزداد الأمر مأساوية عندما لا يمكن حتى العثور على جثة طفل تحت أنقاض مدرسة تعرضت للقصف.

لقد حان الوقت لكي يستمع المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، إلى أصوات هؤلاء الأطفال السوريين. ولا يكفي الإعراب عن القلق وعقد الجلسات. ومما يؤسف له أن الحكومات ووسائط الإعلام في جميع أنحاء العالم لا تولي هذه الكارثة الإنسانية الاهتمام الواجب. ويتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يوليا الاهتمام للنداءات اليائسة الصادرة عن الشعب السوري والمنظمات الإنسانية. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية وملموسة. فلا يمكننا أن نترك مصير السوريين تحت رحمة نظام ما برح يقتل شعبه ويعذبه ويجوعه بصورة منهجية.

وهناك طريق واضح إلى الأمام – إيجاد حل سياسي حقيقي يكفل تنفيذ جميع جوانب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ودعوني أذكر بالصيغة التي صيغ بها القرار: إيجاد تسوية سياسية عن طريق التفاوض وإجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة جميع السوريين داخل البلد وخارجها، ووضع دستور جديد. ومن أجل تحقيق ذلك، تتمثل الخطوة الأولى في التهدئة الفورية في إدلب. وأي خطوة في الاتجاه المعاكس ستُخرج حتما العملية السياسية عن مسارها. فلنعمل جميعا على إنهاء هذه المأساة مرة واحدة وإلى الأبد.

أود أيضا أن أرد على المتكلمين السابقين. ولن أُشرف ممثل النظام السوري بالرد عليه لأنني لا أعتبره ممثلا شرعيا لسورية. فنظام ذبّح وعذّب الشعب السوري على مدار منذ أكثر من ثماني سنوات قد فقد شرعيته منذ وقت طويل وينبغي ألا يحظى ممثله بحق الجلوس وراء اللوحة التي تحمل اسم الجمهورية العربية السورية في هذه القاعة. إن مجرد حضوره إهانة لملايين السوريين الذين تعرضوا لجرائم لا حصر لها على أيدي هذا النظام الاستبدادي.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد تخت روانجي** (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة.

إن الوضع في إدلب حرج ويجب بذل كل جهد ممكن لمنعه من الخروج عن نطاق السيطرة. وبينما يجب أن نواصل مكافحة الإرهابيين، ينبغي أن يتم ذلك بأقصى قدر من الاهتمام بحياة المدنيين، كما أكدنا دائما وكما تم التشديد عليه أيضا في جميع الوثائق الختامية لمسار أستانا. ونشدد على ضرورة تنفيذ اتفاق سوتشي بشأن إدلب، الذي تبرز أهميته أيضا في اجتماعات مسار أستانا. ويتعين علينا ضمان تسوية الأزمة بالوسائل السياسية. ومع ذلك، يجب ألا يُسمح للإرهابيين باستغلال الوضع وتعزيز مواقعهم وتحويل إدلب إلى ملاذ آمن وقتل المزيد من المدنيين أو الاستمرار في أخذ عدد كبير من المدنيين كرهائن.

وينبغي أن نكون يقظين بما فيه الكفاية كي لا نخلط بين حماية المدنيين وحماية الإرهابيين.

وجمهورية إيران الإسلامية، بوصفها إحدى الجهات الضامنة لمسار أستانا، على استعداد لاستخدام مساعيها الحميدة للمساهمة في التسوية السياسية للخلافات الحالية بين تركيا وسورية فيما يتعلق بالحالة في إدلب. وستتيح القمة المقبلة للضامنين لمسار أستانا، المقرر عقدها في المستقبل القريب في طهران، فرصة أساسية لبحث الوضع في سورية بصورة شاملة. كما سنستضيف المبعوث الخاص بيدرسن يوم السبت القادم لمناقشة مختلف القضايا المتعلقة بسورية، بما في ذلك عمل اللجنة الدستورية.

أخيرا، أود أن أشدد على التالي: أولا، يجب أن تستمر مكافحة الإرهاب بلا هوادة ويجب ألا يسمح للإرهابيين بالاستفادة من الخلافات القائمة. وثانيا، يجب على الجميع بذل كل جهد ممكن لحماية المدنيين. وثالثا، لا يمكن حل الوضع الحالي في إدلب إلا بالوسائل السياسية. ورابعا، إن الاحترام الكامل من جانب الجميع لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية ووحدتها واستقلالها السياسي أمر لا بد منه. ونحن على استعداد للقيام بكل ما في وسعنا للإسهام في التسوية السياسية للحالة الراهنة.

*رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.*